

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠١**

الأربعاء ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة نكوانا – ماشاباني	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد ماماديا روف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد رضا بشير طرار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روزينثال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارل لا يل غرانت
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دولورانتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/19)

12-20463 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/19)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي والصومال وكينيا إلى الاشتراك في جلسة اليوم.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في جلسة اليوم.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، إلى الاشتراك في جلسة اليوم.

أود أن أرحب في هذه الجلسة بمشاركة وزيري خارجية أذربيجان وكينيا ووزير الدفاع في أوغندا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/19، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

من دواعي سروري الكبير أن أتولى رئاسة هذه الجلسة الهامة بشأن الصومال، التي ستقدم لنا فيها إحاطات إعلامية من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وجلسة اليوم دليل عملي على التعاون الوثيق الذي نسعى لتعزيزه بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الشؤون المتصلة بصون السلام والأمن في القارة الأفريقية. ونحن على اقتناع بأنه يمكن لمجلس الأمن ولمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يستفيدا بقدر كبير من تلك المشاركة السياسية، التي ستساعدنا على اتخاذ نهج استراتيجي أكبر نحو التطورات في الصومال.

تُعقد إحاطة اليوم الإعلامية بشأن الصومال في وقت بدأ فيه أخيرا بصيص من الأمل يومض خلف السحب الداكنة التي خيمت على البلد لفترة طويلة جدا. وبينما لا تزال الحالة في الصومال تنطوي على تحديات كبيرة، يمكن للحكومة الاتحادية الانتقالية، حسب تعبير الأمين العام، ''بالعزيمة والدعم المناسب ... أن تبدأ في تكريس وجودها في جميع أنحاء الصومال'' (S/2011/759، الفقرة ٨٩).

ومن خلال مساعينا الجماعية، يمكن اليوم وضع مستقبل الصومال بثبات على مسار التقدم والاستقرار. والتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا على المستويات السياسية والعسكرية والإنسانية تتيح للمجتمع الدولي، وللصوماليين على وجه الخصوص، فرصة لفتح صفحة جديدة والمضي قدما نحو السلام والأمن والتنمية.

ويمكننا جميعا أن نتشاطر تفاؤل الأمين العام الذي قال، خلال زيارته التاريخية لمقديشو، إن الناس كانوا قبل بضع سنوات يميلون إلى النظر إلى الصومال باعتباره مكانا للمجاعة أو سفك الدماء فحسب. لقد كان في الواقع صراعا

منسيا. وتحدانا الأمين العام جميعا لكي نغير الطريقة التي ننظر بها إلى الصومال.

والصومال يحتل ترتيبا متقدما في قائمة الأولويات الأمين العام. ونود أن نسجل امتناننا لجهوده المتواصلة لمساعدة الصومال فيما يشرع في السير على طريق الانتعاش والاستقرار. ومن خلال جهوده والمشاركة النشطة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، تم تسجيل نجاحات على مستويات عدة.

وقد أيدت المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي على نطاق واسع اتفاق كمبالا الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١١ واعتماد خريطة الطريق السياسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لإنهاء الفترة الانتقالية بحلول ٢٣ آب/أغسطس. وفي الآونة الأخيرة، توصل المشاركون في مؤتمر استشاري وطني صومالي، عقد في غاروي في المدة ٢١-٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى اتفاق على حجم الجمعية التأسيسية الجديدة وأساس التمثيل فيها وعلى وضع صيغة نهائية لدستور اتحادي بحلول نيسان/أبريل وإنشاء هيكل برلماني ذي مجلسين لفترة ما بعد المرحلة الانتقالية وفق جداول زمنية محددة.

وعلى الرغم من تفويت بعض المواعيد النهائية، فإن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خريطة الطريق يثلج صدري. ونود أن نشجع المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الاستفادة من الفرصة المتاحة لتحقيق نتائج قابلة للقياس، مثل اعتماد البرلمان لخطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار ووضع الصيغة النهائية للدستور وإصلاح البرلمان.

وندعو جميع أصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين إلى إظهار الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتنفيذ اتفاق كمبالا وخريطة الطريق السياسية الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وذلك للوفاء بالمواعيد النهائية المتفق عليها. ونحث بقوة الأطراف على حل الأزمة الحالية داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي.

لقد حررت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، مدعومة من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مقديشو من سيطرة حركة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوات المسلحة الكينية، المنتشرة في جنوب الصومال، والقوات المسلحة الإثيوبية، المنتشرة بالقرب من شرق الصومال، تضغط بشدة على قوات حركة الشباب. ويجب علينا استخدام الحيز الأمني الذي أوجدته بعثة الاتحاد الأفريقي، وبتكلفة كبيرة لأوغندا وبوروندي، اللتين حاربتا ببسالة إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية لتوسيع نطاق سيطرة الحكومة على مقديشو. وبالمثل، يجب علينا اغتنام الفرص التي تتاح في شرق وجنوب الصومال لبسط السيطرة الإدارية للحكومة الانتقالية على مساحة أكبر من أراضي الصومال وإرساء الأمن في المناطق المحررة حديثا.

غير أننا نلاحظ مع القلق أن القدرات التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي وقدرتها على الانتشار لا تزال تعوقها فجوات الموارد، بما في ذلك المتأخرات في تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وعدم توفر عناصر مضاعفة القوة وعناصر التمكين لقوة البعثة.

وفي هذا الصدد، نرحب ببعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي انتهت من عملها مؤخرا، والتي كان قد تم نشرها لإعداد مفهوم استراتيجي منقح. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ كانون الثاني/يناير بالموافقة على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك زيادة قوام قواتها المأذون به من ٠٠٠ ١٢ إلى ٧٣١ ١٧ فردا. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس في النظر في توصيات الأمين

العام الخاصة بإعداد حزمة دعم معزز لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال سيئة. ومع ذلك، يجري إدخال تحسينات حيث انتقلت مؤخرا ثلاث مناطق، من أصل ست مناطق أعلن عن اجتياح المجاعة لها، إلى مستويات مرحلة ما قبل المجاعة. وهذا تطور طيب. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده من أجل إنقاذ الملايين من المجاعة.

وختاما، يجب علينا أيضا، عبر جهودنا الجماعية، أن نبعث برسالة إيجابية إلى الناس العاديين في الصومال مفادها أن المجتمع الدولي لم يتخل عنهم. ويجب علينا أن نبعث برسالة مفادها أن السلام والاستقرار والتنمية ليست امتيازا للبعض، ولكن يتعين أن يتمتع بها البشر جميعا بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو الموقع الجغرافي. ويجب ألا نخذل الصومال وشعبه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أقدر الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما اليوم بشأن الحالة في الصومال. ومشاركة ممثلين رفيعي المستوى تؤكد التزام المجتمع الدولي بمعالجة الصراع الدائر في الصومال على مدى العقدين الماضيين.

وقد تم تحقيق الكثير في السنوات القليلة الماضية، إلا أن تحديات كثيرة لا تزال تواجه محاولاتنا لتحقيق استقرار الحالة السياسية والأمنية والإنسانية. ونواصل العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركائنا الدوليين العديدين لدفع جهود صنع السلام في الصومال قدما. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى هذا المجلس لدعمه المستمر لجهودنا في الصومال.

سيعرض المفوض لعمامرة، وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتفصيل الاحتياجات اللازمة لتوسيع عملية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عقب القرارات التي اتخذها مجلس السلام والأمن مؤخرا. والجهد المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوضع المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، والذي سيجري تقديمه قريبا، هو نموذج مثالي للتعاون بين المنظمتين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي.

هناك بعض القضايا العالقة التي ستتطلب مزيدا من الصقل قبل أن نطلب من المجلس العمل بشأنها، مثل إقامة المزيد من الروابط بين الاستراتيجيتين السياسية والعسكرية؛ والاتفاق على ترتيبات واضحة للقيادة والسيطرة؛ وتحديد تخصيص وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي حسب القطاعات؛ وزيادة تنقيح حزمة معقولة من عناصر التمكين وعناصر مضاعفة القوة؛ وتحديد الدعم اللازم للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الحليفة لها، والتي تشكل مساهمتها أمرا ضروريا لاستمرار جهود بعثة الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع اللمسات الأخيرة لتلك المسائل.

ومن أجل المساعدة في تأطير مناقشاتنا اليوم، أعتقد أنه سيكون من المفيد أن أقدم مرة أخرى عرضا موجزا للاستراتيجية التي نتبعها في الصومال وما هي رؤيتنا لسير هذه العملية قدما. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه، في عام ٢٠٠٨، عرض الأمين العام نهج الأمم المتحدة المتكامل ثلاثي الأبعاد، والذي يواءم بين المسارات السياسية والأمنية والإنسانية. وقد حظي نهجه بالتأييد في مجلس الأمن وفي العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت بعد ذلك بشأن الصومال.

وقد اتبعنا استراتيجية سياسية متسقة على مدار السنوات الأربع الماضية.

إنها تتمثل، أولا ، في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في إنجاز المهام الرئيسية التي من شأنها إنهاء فترة الانتقال، وثانيا، مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في توسيع قاعدة عملية السلام من خلال الاتصال والمصالحة، وثالثا، العمل على المساعدة في تطوير مؤسسات الدولة الأساسية، وخاصة في قطاع الأمن.

ولتنفيذ الجزء الأول من الاستراتيجية السياسية لإنهاء فترة الانتقال، لدينا خريطة الطريق لإنهاء فترة الانتقال، التي وقعت في العاصمة مقديشو يوم ٦ أيلول/سبتمبر، والتي تتألف من المهام ذات الأولوية التي يتعين إنجازها بحلول آب/أغسطس. ويستلزم هذا إنجاز عملية وضع الدستور، التي شهدنا تحقق بعض التقدم الجيد فيها. ونرحب باعتماد مبادئ غاروي من جانب قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبونتلاند، وغالمودوغ، وممثلين عن أهل السنة والجماعة في الشهر الماضي. إنها توفر مسارا موثوقا لاعتماد الدستور الجديد وإنهاء فترة الانتقال وفقا للميثاق الانتقالي.

ثانيا، لقد أيدنا جهود الاتصال والمصالحة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية مع تلك الجماعات خارج عملية السلام. كان هذا الاتصال هو العنصر الرئيسي وراء اتفاقات جيبوتي لعام ٢٠٠٨، التي يسرها الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمدو ولد عبد الله. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية أدت إلى انضمام التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، الذي كان مقره آنئذ في أسمرة، إلى العملية السياسية وتشكيل حكومة صومالية عريضة القاعدة، بقيادة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، وتوسيع نطاق البرلمان ليمثل طائفة واسعة من المواقف السياسية.

واليوم، بدعم الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا، تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية حوارها مع مختلف المجموعات، وقدمت الدعم للمصالحة على المستوى المحلي ولمبادرات بناء السلام. وأقامت علاقة عمل وثيقة مع بونتلاند، كما ظهر من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس شيخ شريف إلى غاروي في العام الماضي. وهي تسعى لتنفيذ مبادرات مماثلة مع غالمودوغ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، اجتمع ٦٠ من قادة المجتمع المدني واتفقوا على أن عليهم الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ خريطة الطريق. وتتمثل الخطوة التالية في قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية بوضع خطة للمصالحة الوطنية مع السلطات الإقليمية بما في ذلك أهل السنة والجماعة. ونأمل أن يتم الانتهاء من هذا قريبا.

وتتمثل الضرورة الثالثة في مساعدة الحكومة الانتقالية على إنشاء مؤسسات فاعلة للدولة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة ملتزمة بالمضي قدما. فهي تقوم بجمع الإيرادات من ميناء مقديشو ومطارها، ودفع مرتبات قوات الأمن وموظفي الخدمة المدنية، رغم أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لكفالة المساءلة. وأنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساعدة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي، لجنة أمنية مشتركة فعالة ووافق مجلس الوزراء على سياسة الأمن القومي بالتشاور مع جميع الأطراف الموقعة على خريطة الطريق.

إن جهود تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبناء المؤسسات الأمنية في الصومال والتصدي للقرصنة تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا التي ذكرتها للتو. ومنذ عام ٢٠٠٩، يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ببناء قدرات البعثة على توفير الأمن من خلال حزمة للدعم اللوجستي. وقد استتبع هذا توفير الوقود والمؤن والدعم الطبي واللوجستي

والإيواء والنقل وإدارة الصندوق الاستئماني الذي تقوم الدول الأعضاء من خلاله بتمويل توفير المعدات المملوكة للوحدات.

وفي الوقت نفسه، وتمشيا مع نهج عام ٢٠٠٨، قدمت الدول الأعضاء قدرا كبيرا من المساعدة في تشكيل قوة الأمن الوطنية الصومالية. ويزيد قوام القوة الآن عن ١٠ ٠٠٠ جندي، يتقاضون مرتباتهم ويتلقون الدعم بصورة منتظمة. نحن ممتنون لحكومة اليابان على مساهمتها السخية التي مكنت المكتب السياسي، الذي يعمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من دفع مرتبات قوة الشرطة. وسوف نواصل العمل على تحسين ظروفها المعيشية، وتزويدها بالمعدات اللازمة وتجديد مراكز الشرطة.

وفي ظل هذا الدعم، وبالطبع بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية بتوسيع وجودها ليغطي تقريبا كل أنحاء مقديشو. إن التحسن في مجال الأمن لم يكتمل بعد، كما يظهر من إلقاء القنبلة اليدوية على مجمع الأمم المتحدة اليوم. لا يسعنا التراخي في جهودنا. إن إنشاء قوات الأمن الوطني عمل يستغرق جيلا وعلينا ألا نتوقع التحول بين عشية وضحاها. غير أن، الزيارة التي قام بها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر، ونقل ممثله الخاص إلى مقديشو في وقت لاحق هذا الشهر، مؤشران على مدى ما حققناه.

إن الجهود التي تبذلها القوات البحرية الدولية لها تأثير كبير على مكافحة القرصنة، مع حدوث تراجع فعلي في عدد السفن التي يجري احتجازها. إن إسهامات مختلف القوات البحرية جزء لا يتجزأ من جهد أوسع نطاقا يشمل مساعدة المجتمعات المحلية على القيام بأشكال بديلة للعمل، وتتبع تدفق الأموال لتحديد أولئك المستفيدين من القرصنة، ومحاكمة أولئك المسؤولين عنها، وإيجاد قوة أمنية ساحلية.

أود أن أنتقل إلى جهودنا الإنسانية. على الرغم من العديد من المخاطر والصعوبات، قدمت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى المساعدة الإنسانية إلى الصوماليين في البلد وفي مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وعلى مدى السنة الماضية، تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى أكثر من مليوني شخص بالمساعدات الغذائية و ١,٤ مليون شخص عن طريق الأنشطة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. وإضافة إلى ذلك، أدت الزيادة الكبير في الجهود الإنسانية إلى تخفيض عدد المناطق المتضررة من المجاعة من ست مناطق إلى ثلاث. نحن نرحب بالدعم الدولي الواسع استجابة للمجاعة، ونأمل أن تستمر هذه المساعدات.

ومن المهم التأكيد على الصعوبات الخطيرة التي لا تزال العمليات الإنسانية تواجهها، ولاسيما في الوصول إلى السكان المتضررين. سوف تكون هذه المشكلة مستمرة طالما ظلت الديناميات الأمنية تتسم بعدم الاستقرار. وفي نهاية المطاف، فإن إقامة السلام الدائم والاستقرار هو السبيل الوحيد لوضع حد لمعاناة الشعب الصومالي. لكن علينا أن ندرك أن الزيادة في العمليات عسكرية تنطوي على بعض المخاطر والصعوبات بالنسبة للمدنيين والعمليات الإنسانية، ونحن نعمل للتخفيف منها بقدر الإمكان.

اسمحوا لي أن أناقش بإيجاز كيف نرى الطريق إلى الأمام للصومال. نعتقد أننا – إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والحكومة الصومالية – نملك جميع العناصر لاستراتيجية سياسية وإنمائية يستطيع الصوماليون والمجتمع الدولي تنفيذها معا. وفي الأشهر القليلة المقبلة، سيتم التركيز، أولا، على ضمان الانتهاء من المسودة النهائية للدستور بحلول ٢٠ نيسان/أبريل واعتمادها من جانب الجمعية الوطنية التأسيسية في الشهر التالي. وسيعقب ذلك الانتخابات أو اختيار برلمان جديد، يخفض

عدد مقاعده من ٥٥٠ مقعدا حاليا إلى ٢٢٥ مقعدا، يؤدي اليمين بحلول منتصف حزيران/يونيه، ويليه انتخاب رئيس البرلمان والرئيس، وفقا لاتفاق كمبالا. هذا الجدول الزمني طموح ويتطلب المشاركة والتصميم الكاملين من جانب الصوماليين والدعم الكامل من المجتمع الدولي. اسمحوا لي أن أكرر أن توافق الآراء، داخل الصومال وخارجه، هو أنه لن يكون هناك تمديد لفترة الانتقال.

وستكون المهمة الرئيسية الثانية هي توسيع نطاق سيطرة الحكومة عن طريق وضع الترتيبات الإدارية لتلك المناطق في جنوب الصومال التي جرى استعادتها مؤخرا من حركة الشباب عن طريق العمليات العسكرية. ويشجع الممثل الخاص ماهيغا على اتباع نهج شفاف وشامل في إنشاء الإدارات المحلية في المناطق التي جرى استعادتها حديثا، وبذل جهودا عديدة لإشراك المجتمع المدني وشيوخ العشائر في هذه الجهود للمصالحة والاتصال. وتعهدت الحكومة الاتحادية الانتقالية بتنظيم اجتماعات مع الجهات السياسية الفاعلة في منطقتين حيث دحر المتطرفين بالفعل. ونتوقع أن نرى مزيدا من التقدم يتحقق في الأسابيع القليلة المقبلة.

والعنصر الثالث هو تحسين الحكم وتعزيز الشفافية في استخدام الموارد المالية وإنشاء خدمة مدنية فاعلة. هناك بالفعل بعض التقدم المحرز في هذا الصدد، مع إعادة إنشاء مكتب التحقيق في الفساد، الذي يجري حاليا فحص مفوضيه. كما نعتزم مواصلة العمل مع الحكومة في وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الإنمائية الوطنية.

وبالنسبة للمسألة الرابعة، الأمن، سوف نواصل العمل على بناء قدرات قوات أمن الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تم الانتهاء من وضع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وتنتظر الموافقة البرلمانية. وسييسر نقل المكتب السياسي إلى مقديشو المزيد من التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة في تنفيذ هذه الخطة. ومن المهم أن تتوفر لبعثة الاتحاد الأفريقي القدرة المالية واللوجستية اللازمة لتوسيع عملياتها في مقديشو وجنوب وسط الصومال.

في غضون الأشهر القليلة المقبلة، سيتم التركيز على المجال الخامس الذي يتمثل في إنعاش النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية. وثمة تقارير عن زيادة النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء مقديشو. وبدأ التعمير في عدد من المناطق المنكوبة المحددة سابقا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بوصفها الخط الأخضر، فضلا عن أجزاء من المدينة التي تضررت جراء القتال الأخير. وعلى سبيل المثال، فقد تكاتف عدد من رجال الأعمال معا لإعادة بناء مستودع النفط المركزي، وثمة خطة لبناء منتجع رياضي لعطلة نهاية الأسبوع على طول شاطئ الجزيرة. وبما أننا بصدد زيادة وجودنا في مقديشو، فإن مختلف وكالات الأمم المتحدة ستعمل عن كثب مع الحكومة وشركائها من أجل التركيز على الإنعاش والتنمية. ونحن سعداء بعمل الحكومة التركية مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لاستضافة اجتماع اسطنبول الثاني في نيسان/أبريل، الذي سيتم خلاله التركيز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مخاطر وتحديات اللحظة الراهنة. من أجل تحقيق الاستراتيجية التي أشرت إليها، من الحيوي معالجة مسألة المفسدين الداخليين والخارجيين الذين يحاولون تقويض تنفيذ خريطة الطريق، وإنهاء المرحلة الانتقالية كما كان مقررا. ويساورنا القلق بشكل خاص من تأثير الأزمة البرلمانية الحالية. يتعين على المجتمع الدولي دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل حل الأزمة من خلال الحوار. وفي الوقت نفسه، أوضح المجلس أنه على استعداد للعمل ضد المفسدين لعملية السلام. ونحن بحاجة إلى بحث كيفية جعل ذلك واقعا.

على الصعيد الأمني، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا، على الرغم من انسحابها من مقديشو في آب/أغسطس. وقد كثفت من هجماتها الانتحارية بأجهزة التفجير المرتجلة في العاصمة. ويمكن لهجوم عسكري منسق بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوى الإقليمية أن يتيح فرصة لإلحاق الهزيمة بها كحركة عسكرية، ولكن يجب أيضا التصدي للتحديين السياسي والإيديولوجي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم فوائد السلام وإحداث تغيير حقيقي في حياة الناس. ومحدودية الموارد لا تزال تعوق قدرتنا على فعل المزيد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية مقترحات لتحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو. مع ذلك، على الرغم من تحسن الشفافية، لم تتدفق بعد موارد مباشرة إلى الحكومة.

وبينما نواصل دعم جهود صنع السلام في الصومال، من المهم أن نوفر الوسائل العملية لمساعدة الحكومة لتصبح أكثر تماسكا وشمولا، ولتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية، وتنفيذ التعمير والتخطيط الإنمائي، وتوليد وجمع الإيرادات. وبغض النظر عن هيكل الدولة الذي سيحدده الدستور، من الضروري أن يكون للصوماليين قطاع أمن وطني. وسوف يتطلب ذلك التزاما في الأجل الطويل واستثمارا من جانب المجتمع الدولي.

من المهم أيضا أن يواصل المجتمع الدولي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، العمل بطريقة منسقة، والبناء على المكاسب الأخيرة التي تحققت في عملية السلام. وستواصل منظومة الأمم المتحدة بتوجيه من مجلس الأمن تقديم الدعم والتنسيق الضروريين. ونتطلع إلى مؤتمر لندن القادم الذي يوفر أيضا فرصة لمناقشة تلك المسائل الهامة والعمل بشأنها.

من الواضح أن الحل الوحيد الدائم للصومال يتمثل في حل يصل إليه الصوماليون أنفسهم ويقودونه. إن الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء توافق في الآراء من أجل المصالحة تسجل ببطء بعض المكاسب، على الرغم من التحديات الخطيرة التي يتسبب فيها المتطرفون. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم باستثمار حيوي في هذا الوقت لتعزيز عملية السلام الهشة، ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها على مزيد من المناطق في البلاد، وبناء مؤسساتها الخاصة بالأمن وسيادة القانون وتوسيع عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا لما طلبه الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي باسم الاتحاد الأفريقي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لمجلس الأمن لإتاحته لنا هذه الفرصة لمخاطبته، في هذا المنعطف الحاسم الذي تمر به عملية السلام في الصومال. ويشكل قرار المجلس تنظيم هذه الجلسة عن الصومال، بناء على طلب من الاتحاد الأفريقي شهادة على الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس للحالة في ذلك البلد، فضلا عن التزامهم ببناء نوع الشراكة التي تتطلبها التحديات في الصومال وفي أماكن أخرى من أفريقيا بشكل ملح.

يعبر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ عن أسفه الشديد لعدم حضوره هذه الجلسة بسبب وجود التزامات مسبقة. وهو يحيي المجلس وأعضاءه، ويثق بأن مداولات اليوم سوف تمهد الطريق لتحقيق مزيد من التقدم في إطار السعي الدؤوب لتحقيق السلام والمصالحة الدائمين في الصومال.

قبـل أكثـر مـن سـنة مـضت، أتيحـت لي الفرصـة لمخاطبة هذا المجلس (انظر S/PV.6407) بشأن مسألة الصومال لأنقل طلبا قدمه آنـذاك مجلس الـسلام والأمـن التابع للاتحاد الأفريقي، وتوجيه نداء من أجل تعزيز مجموعة تـدابير الـدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واتخذ مجلس الأمن في وقت لاحق القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، الذي سمح بموجبه للأمين العام بمواصلة تقديم الدعم لقوام قوة معززة من ٠٠٠ ١٢ فرد. وبدون شك لم يلب قرار مجلس الأمن ذاك ما طلبه الاتحاد الأفريقي. إلا أنه شكل خطوة إلى الأمام، وسعينا إلى تحقيق أفضل ما فيه، وذلك دعما لتطلعات الشعب الصومالي إلى السلام والأمن والاستقرار الدائمين.

ويـسرني اليـوم أن أفيـد بأنـه قـد تم إحـراز تقـدم مهـم علـى أرض الواقـع مـن قبـل قـوات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الصومال، وتلك التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. فللمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، تسيطر الحكومة الاتحادية الانتقالية على كل مقديشو تقريبـا. بالإضـافة إلى ذلـك، أضـعفت العمليـات العـسكرية الـتي قامـت بهـا قـوات الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة بدعم من كينيا وإثيوبيا بـشكل أكـبر متطـرفي حركـة الـشباب وباقي العناصر المعادية للسلام.

وقد رحب الشعب الـصومالي سـريعا بالـسلام النـسبي الـذي وفرتـه بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال وقـوات الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة. ومنـذ آب/أغـسطس ٢٠١١، شهدت العاصمة مقديشو نوعـا مـن العـودة إلى الحيـاة، حيـث يجري حاليا إصلاح الطرق، وإعادة بنـاء المنـازل، وإعـادة فـتح الأسـواق. وأسـعار العقـارات علـى سـبيل المثـال علـى غـرار موسكو قد تضاعفت، والنـاس يبقـون الآن في الـشوارع حـتى ساعات متـأخرة مـن الليـل، علـى الـرغم مـن التهديـد المحـدق للـهجمات الإرهابيـة. وتـضاعفت حركـة الطـيران في مطـار عـدن عبـدالله الـدولي ثـلاث مـرات، في حـين يـزداد طـابور السفن التي تنتظر الرسو في مينـاء البحـر طـولا يومـا بعـد يـوم.

وقد استضافت مقديشو العديد من الزائرين الرفيعي المستوى، بما في ذلـك رئـيس مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي، والأمـين العـام بـان كـي - مـون، ورئـيس الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، ورئـيس جيبـوتي إسماعيـل عمـر غيلـه ورئـيس وزراء تركيـا رجب طيب أردوغان.

تلـك إنجـازات حققتـها بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال الناقـصة المـوارد والعتـاد وبتكـاليف باهظـة تكبـدتها. وقـد ضـحى عـشرات البورنـديين والأوغنـديين بحيـاتهم وهـم يقاتلون جنبا إلى جنب مع رفقـاء سـلاحهم الـصوماليين أثنـاء أدائهـم لواجبـهم. وكـان شـهر تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١١ صـعبا للغايـة بـشكل خـاص، حيـث كثفـت بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال وقـوات الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة جهودهــا لتــأمين العاصــمة بعــد الانــسحاب القــسري لحركة الشباب.

نحن عازمون في الاتحاد الأفريقي على التأكـد مـن أن التضحيات التي قدموها بالنيابة عنـا جميعـا ليـست عبثـا. ونحـن ممتنـون دائمـاً لـشعبي وحكـومتي بورونـدي وأوغنـدا. فأفعـالهم تشكل انعكاساً حقيقياً للتضامن الأفريقي ولالتزامنا بـالوقوف إلى جانب شعب الصومال في محنته.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الناشئة عـن أزمـة إنسانية مدمرة، فقد هيأت المكاسـب الـتي تحققـت علـى أرض الواقـع فرصـة لم يـسبق لهـا مثيـل لتحقيـق مزيـد مـن الـسلام والمـصالحة، ومـساعدة الـشعب الـصومالي علـى فـتح صـفحة جديـدة في تاريخـه المـضطرب. ويـصح هـذا بوجـه خـاص مـع إحـراز تقـدم أيـضا علـى الجبهـة الـسياسية، وخـصوصا منـذ منتصف العام الماضي. يندرج في ذلك تنفيذ اتفـاق كمبـالا في حزيــران/يونيــه ٢٠١١ وخريطــة الطريــق الــسياسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عموما.

ولا شك أنه لا تزال هناك بعض التحديات التي يتعين التغلب عليها. وبوسع المرء أن يشير في هذا الصدد إلى الحالة السائدة في البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي ظلّ في حالة من الشلل، وحدثت فيه مشاجرة في مناسبة أخرى بسبب تنحية رئيسه شريف حسن الشيخ عدن بطريقة غير شرعية. ومع ذلك، فإن من المتوقع وجود مثل هذه الصعوبات نظرا لتعقيد الصراع وطبيعته الطويلة الأمد في الصومال. وعلى نحو ما، فإن هذه الحالة تمثل انعكاساً لأوجه القصور القيادي لدى أصحاب المصلحة الصوماليين، بقدر ما تعدّ مؤشرا على إخفاقنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، فيما يتعلق بتوفير الدعم الذي يتناسب حقا والتحديات المطروحة.

وعلى ضوء تلك الخلفية، واعترافاً بالحاجة الملحة لمساعدة الشعب الصومالي على المحافظة على هذا الزخم المتجدد بشأن عملية السلام، قرر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مواصلة النهج الهام الرامي إلى تعزيز قدرات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية.

ويسرني أن أبلغكم أن المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في المستقبل، الذي شمل تطويره إجراء مشاورات واسعة مع السلطات الصومالية والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين في أديس أبابا ونيروبي ومقديشو، فضلا عن سلسلة من دورات التخطيط، قد أيده مجلس السلم والأمن الأفريقي في جلسته الـ ٣٠٦ التي عقدت في أديس أبابا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وتستحق الأمانة العامة للأمم المتحدة أيما إشادة منا لدعمها الكامل لهذه العملية، بما في ذلك نشر فريق مختص من مخططي الأمم المتحدة عمل بشكل وثيق جدا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالصياغة النهائية للمفهوم الاستراتيجي. وبالتالي، فإن تلك الوثيقة نتاج جهد مشترك. وينص المفهوم الاستراتيجي بشكل أساسي على ما يلي:

زيادة مستوى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي التي تدعمها الأمم المتحدة من ٠٠٠ ١٢ إلى ٧٣١ ١٧، بما في ذلك ٧٠٠ ٥ من البلدان الجديدة المساهمة بقوات، ووحدة جيبوتية وقوات كينية ملحقة بالبعثة، فضلا عن عنصر من شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي، ونشر قوات إضافية من كل من بوروندي وأوغندا حتى تصل إلى مستوى القوة المؤلفة من ٠٠٠ ١٢ جندي المسموح بها من قبل الأمم المتحدة، توسيع منطقة مسؤولية بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إدخال قوات البعثة في المناطق التي تم تحريرها بدعم من إثيوبيا، وتوفير عناصر تمكين القوة وزياداتها المطلوبة، فضلاً عن توفير الدعم اللوجستي لعناصر بعثة الاتحاد الأفريقي الأخرى، وأخيراً وعلى وجه الخصوص، تعزيز أمن الحكومة الاتحادية المؤقتة وقوات التحالف بغية تمكينهما من أداء دور متعاظم في تنفيذ المفهوم الاستراتيجي.

وأود أن أكرر الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالنظر في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في المستقبل والإذن بذلك على وجه السرعة. فالمفهوم الاستراتيجي يعتمد إلى حد كبير جداً على توفير عناصر تمكين القوة وزياداتها، وعلى الدعم اللوجستي والتمويل اللازم لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات وغيرها من المتطلبات الأخرى الضرورية. ولا نزال نقدر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان. ولا شك في أننا نتطلع إلى مواصلة هذه المساعي المشتركة.

وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي من جانبها على تسريع التحضيرات والمشاورات بشأن متطلبات متابعة

التخطيط عبر المشاركة المستمرة مع البلدان الأربعة المساهمة معنا بقوات: أوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا، ومع بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاء آخرين. وسيشمل ذلك إعداد نسخة منقحة من مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي بطريقة مفصّلة ويكتمل العمل عليها في وقت مبكر، كي تتمكن من معالجة جميع المسائل العالقة ذات الصلة، مثل القيادة والسيطرة والاتصال والتنسيق، ونشر القوات لأداء المهام المطلوبة في كل قطاع.

ومن الواضح أن الجهود العسكرية التي تبذلها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ترمي لتحقيق الأهداف السياسية الواردة في خريطة الطريق. ومع قدوم القوات الكينية المتوقعة، التي أصبحت تشكل الآن جزءاً لا يتجزأ من بعثة الاتحاد الأفريقي، وبفضل الدعم الذي تقدمه إثيوبيا، يجري الآن تحرير العديد من المناطق الجديدة في جميع أنحاء البلاد من سيطرة المتمردين الإرهابيين. وفي ذلك السياق، فإن من المهم ضمان عدم حدوث فراغ سياسي في المناطق المحررة. ويؤكد ذلك على حاجة الحكومة الاتحادية المؤقتة إلى الوصول `السياسي وتحقيق المصالحة على نحو متزايد، فضلا عن دعم الانتعاش. وعليه، يظل التماسك بين العمليات العسكرية والاستراتيجية السياسية ضرورياً للغاية ولا بد من معالجته بما يكفي من التفصيل في المفهوم الاستراتيجي.

وبالتالي، ستواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم الجهود المتضافرة التي يبذلها الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد، السفير بوبكار ديارا، والممثل الخاص للأمين العام، السفير أوغستين ماهيغا، وميسّر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكلف بالسلام والمصالحة في الصومال، الأونورابل كيبروتو كيروا، بهدف مساعدة القادة الصوماليين وغيرهم من أصحاب المصلحة في التركيز على تنفيذ اتفاق كمبالا وخريطة الطريق السياسية في ضوء التقدم الذي تحقق حتى الآن، وخصوصاً في مؤتمر غاروي بشأن صياغة الدستور.

لقد أصبح الصومال في مفترق طرق الآن. وينبغي ألا نتوانى في حث أصحاب المصلحة الصوماليين على الاستفادة من الزخم الحالي كي يضعوا حداً نهائياً للعنف ولمعاناة شعبهم نتيجة عقدين من الصراع والدمار. وينبغي لنا أن نلح على ضرورة امتثالهم امتثالا تاما للالتزامات الواردة في اتفاق كمبالا وخريطة طريق مقديشو. وعلينا أن نواصل التشديد على تحمّلهم المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام الدائم والمصالحة في بلدهم.

ولا ينبغي لنا في الوقت نفسه، أن نغفل عن حقيقة أنه ليس بوسع الصوماليين أن ينجحوا في تحقيق تطلعاتهم دون دعم كاف من المجتمع الدولي. وكما أكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقريره المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن الصومال المقدم إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي، فإنه لا يمكننا التغاضي عن حقيقة أنه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي حتى الآن تحمّل مسؤولياته كاملةً في الصومال.

والعمل الذي يقوم به في الصومال يأتي متأخراً، وبالكاد يواكب التطورات على الأرض، ويكون جزئيا – إذ يواجه بقوة بعض جوانب الأزمة، على سبيل المثال آفة القرصنة، بينما لا يعطي الاهتمام الكافي للإجراءات المطلوبة على البر الرئيسي – وغير كافٍ. والموارد المعبأة حتى الآن لا تتناسب مع التحديات. ولم يبدِ المجتمع الدولي الشعور المطلوب بالترقب والاستباق، ولم يغتنم الفرص المتاحة لتعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

واليوم، بعدما تعلمنا من تجاربنا وأوجه قصورنا الماضية، لدينا الفرصة لتغيير الحالة في الصومال لصالح شعبه الذي عانى طويلاً، ولدعم الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي.

وفيما تتواصل المداولات الجارية حاليا، لا يساورني شك في أننا ندرك تمام الإدراك كل ما هو على المحك. وعدم التصرف الآن سيكون مكلفا للغاية.

وفيما نكرر امتناننا لمجلس الأمن على الخطوات التي اتخذها بالفعل لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا يسعنا إلا أن نناشده بذل المزيد من الجهود لتمكيننا جميعا من أن نقطع ما تبقى من مسيرتنا الطويلة نحو تحقيق السلام والمصالحة والأمن على نحو دائم في الصومال.

وفي الختام، أريد مرة أخرى أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي لجنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة للمجلس، على جهودها المستمرة لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على دورها القيادي وعلى عزيمتها؛ وللبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الوحدات الجديدة من جيبوتي وكينيا، على التزامها؛ وللأمين العام والمجلس على الاهتمام المستمر بالحالة في الصومال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد لعمامرة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى ويتانغولا، وزير خارجية كينيا ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد ويتانغولا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يطيب لي أن أحضر جلسة مجلس الأمن عن الحالة في الصومال وأن أشارك فيها.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بجمهورية جنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، على عقد هذه الجلسة، وعلى دعوة كينيا، بوصفها الرئيسة الحالية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة فيها. قبل أن ألقي بياني، أود أيضا أن أنقل لكم، سيدتي الرئيسة، فضلا عن جميع أعضاء المجلس، ومن خلالكم إلى بلدانهم وشعوبهم، أطيب التمنيات بأن يكون عام ٢٠١٢ مفعما بالسلم والازدهار. ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه للصومال.

إن هذه الجلسة عن الصومال لم تكن لتأتي في وقت أفضل. فهي تتابع عن كثب العمل المكثف الذي تم الاضطلاع به على الصعيدين الإقليمي والقاري في الشهور الثلاثة الماضية، والذي توجته توصيات الاجتماع ٣٠٦ الذي عقده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٥ كانون الثاني/يناير، وجرى إبلاغها إلى المجلس للنظر فيها. وإنني شخصيا أتطلع قدما إلى نتائج المداولات الجارية اليوم.

وما فتئت الأزمة في الصومال قيد نظر الاتحاد الأفريقي منذ بدايتها. وفي حين أنها أوجدت طائفة من التحديات، تظل عزيمتنا لتغيير الحالة في الصومال ثابتة. وفي هذا السياق، أود أن أشيد إشادة خاصة بأوغندا وبوروندي، البلدين اللذين ما زالت بناته وما زال أبناؤه يضحون بأنفسهم سعيا لتحقيق السلام في الصومال بالنيابة عن القارة والعالم بأسره. وأريد أيضا أن أنوّه بالتزام إثيوبيا بدورها ودعمها الهامين للحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات التحالف، وبجيبوتي على نشر وحدتها الأولى المكونة من قوات في الصومال، وببلدي، كينيا، على العملية الجارية التي يقوم بها، والتي حررت أجزاء من جنوب ووسط الصومال والسكان فيها.

ولقد حظيت تلك الجهود بدعم كبير من قرارات المجلس التي أيدت ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحسّنت مجموعة اللوجستيات المتوفرة لدعم هذه العملية، فضلا عن المساعدة الثنائية المقدّمة لدعم مختلف الأنشطة، بما في ذلك تدريب قوات الأمن الوطني الصومالية.

إن الجلسة المعقودة اليوم تشكل فرصة فريدة للصومال. وكما نعلم جميعا، أمامنا فرصة لا مثيل لها لاستعادة الأمن والسلام والاستقرار في الصومال في نهاية المطاف. ويأتي ذلك نتيجة الزخم الذي تحقق بعد هزيمة قوات الشباب وانسحابها من مقديشو، وبعد أن هزمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. وعمليات القوات الكينية والحكومة الاتحادية الانتقالية في جنوب ووسط الصومال وجّهت أيضا ضربة مدمرة لقوات الشباب، والمساعدة التي قدمتها إثيوبيا جعلت قضيتهم تتصف حتى بمزيد من الخطورة.

وأعقب مجموعة الأعمال هذه عمل آخر أولاً، بذل جهد تعاوني بين البلدان المساهمة بقوات، والبلدان الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة الأمر الذي أدى إلى وضع المفهوم الاستراتيجي الجديد للعمليات المقبلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر S/2012/19، المرفق). وكما يعلم المجلس، وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مفهومه الاستراتيجي الجديد، الذي يفصّل عناصر الخيار الحاسم للاستفادة المثلى من العملية في الصومال. ومما يتصف بأهمية كبيرة الحاجة إلى الموافقة على زيادة مستويات القوات من ١٢ ٠٠٠ إلى ١٧ ٧٣١ فردا، وحتمية توفير ما يلزم من عوامل الدعم للقوات وتعزيزها، فضلا عن الدعم اللوجستي للمكونات الأخرى لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن طلب الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ القاضي بتوفير القدرات التي يمكنها أن تقطع خطوط الإمداد لقوات الشباب، ولا سيما عن طريق ميناء كيسمايو، وأن تقلل من قدرتها وقدرة حلفائها الإرهابيين الدوليين على توفير الأسلحة والمقاتلين وعلى التهريب، مهم اليوم بقدر ما كان مهما آنذاك. وإني لآمل أن يلقى ردا إيجابيا من المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لأجدد الطلب إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة لرصد وتفتيش جميع السفن الداخلة إلى كيسمايو والخارجة منها بغية كبح هذا الخطر. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر المجلس على اتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الذي يعزز الجزاءات على إريتريا في محاولة للتقليل من آثار المفسدين على الجهود الرامية إلى استعادة السلام في الصومال. ونأمل أن يجري تنفيذ هذا القرار، شأنه شأن القرارات التي سبقته، تنفيذا كاملا.

وبالنسبة إلى كينيا، إن حركة الشباب هي القوة التي جلبت عددا كبيرا جداً من العناصر المدمرة إلى المنطقة. فقد هاجمت منشآتنا السياحية. وألقت القنابل اليدوية على الكنائس، وسببت وقوع إصابات بشرية. وخطفت وأسرت جنودا كينيين مجهولي المصير. وقد اختطفت عمال للإغاثة في مخيمات داداب للاجئين، وهم مجهولو المصير أيضا. واختطفت سائحا توفي بين أيديها، وما زالت لديها الجرأة للمطالبة بفدية للإفراج عن شخص ميت، وغيرها الكثير من الفظائع. ونحن قلقون أيضا من التطورات السياسية الراهنة في الصومال التي تهدد بإخراج العملية السياسية عن مسارها، ومن ثم الإطار الزمني للفترة الانتقالية، كما حددها اتفاق كمبالا وخريطة طريق مقديشو.

ويعتقد الاتحاد الأفريقي أن العملية السياسية يجب أن تظل في الإطار الحالي، ويأمل من ثم أن يتمكن المجلس من ممارسة الضغط على القيادة السياسية في الصومال، من خلال اعتماد وسائل وحوافز بديلة للإقناع، بغية الإبقاء عليها وكفالة أن تشكل المكاسب التي تحققت عسكريا وأمنيا قيمة مضافة للهدف الشامل المتمثل في تحقيق السلام في الصومال.

من الضروري أيضا، ونحن نتبع الاستراتيجيات السياسية والعسكرية في الصومال، أن نركز الاهتمام على الوضع الإنساني في الصومال. وكما يدرك أعضاء المجلس،

فإن كينيا تستضيف أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ في مجمع مخيمات داداب، حيث لا تزال جهود المساعدة الإنسانية عرضة للتهديد، خصوصا في ضوء انسحاب بعض الوكالات في أعقاب الهجمات التي شنتها حركة الشباب وما تمثله من تهديدات.

علاوة على ذلك، فإن الاحتياجات الإنسانية في المناطق المحررة في الصومال كبيرة، لا سيما بعد طرد أكثر من ٢٠ من المنظمات الإنسانية. أود أن ألفت انتباه هذا المجلس إلى ضرورة تشجيع وحث الجهات العاملة في المجال الإنساني على أن تقف متضامنة مع الصومال، وأن يضغط من أجل التمكين من وصول المساعدات الإنسانية وأن يتخذ التدابير اللازمة لمحاسبة الذين يمنعون الجهود الإنسانية أو يعرقلونها. وستظل كينيا ملتزمة بتوفير الممرات اللازمة وتقديم الدعم الضروري لوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في الصومال.

فضلاً عن ذلك، من المهم للغاية تشجيع الأنشطة التي تعيد الحياة إلى طبيعتها وتمكّن من استئناف أنشطة كسب الرزق، لا سيما في المناطق التي تم تحريرها. تشكل هذه الجهود الأساس لتوسيع إدارة الحكومة الاتحادية الانتقالية لتشمل تلك المناطق، وزيادة شرعية العملية الانتقالية وتعزيز أنشطة المصالحة. لقد ساعدت كينيا من جانبها بتقديم العون لكبار الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية لزيارة مواطنيهم ومخاطبتهم في المناطق التي تم تحريرها.

بالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية للتفكير في الخطوات المقبلة من أجل الصومال بعد انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس. في ذلك الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة وتركيا لإظهار اهتمامهما المتجدد بتنظيم الاجتماعات المتعلقة بالصومال. ونأمل أن تضيف هذه الاجتماعات قيمة إلى العملية الجارية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس وزراء تركيا والأمين العام للأمم المتحدة على ما أظهراه من حس قيادي بزيارتيهما إلى مقديشو. فيما بعد قام وزير الخارجية الكيني ووزير الدفاع الكيني بزيارتين خلال الفترة نفسها.

وبينما نستعد لجعل الصومال تتبوأ المكان الذي نتوقع جميعاً أن تتبوأه بين البلدان الأخرى، فإن كينيا تتأهب لإرسال سفيرها في الصومال، المقيم حالياً في نيروبي، لينضم إلى نظيره التركي، الذي يقيم حاليا في مقديشو. ونحث البلدان الأخرى التي لديها ممثلون في الصومال مقيمون في نيروبي على أن تحذو الحذو نفسه.

تظهر الضغوط التي أرهقنا بها حركة الشباب أن القرصنة، التي سبق أن وصفها الأمين العام بأنها مرض منقول براً، وليس بحرا، قد بدأت تضمحل. فالإحصاءات عن فترة الشهرين الماضيين تظهر أن عدد السفن المختطفة قد انخفض بدرجة كبيرة. وآمل أن يثبت ذلك للمجتمع الدولي أن إرهاق حركة الشباب بالضغوط وإلحاق الهزيمة بها في النهاية يمكن أن يكون أحد الطرق العديدة للقضاء على القرصنة التي جعلت الطرق البحرية في المحيط الهندي أكثر خطورة وتكلفة.

أخيرا، أدعو المجلس إلى دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات الصومالية لتوفير الأمن وإدارة شؤون الناس. ولتلك الجهود أهمية حاسمة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام المستدام في الصومال، وبالتالي لا يمكن أن تترك للتدابير المخصصة التي لا تزال تفتقر إلى التنسيق إلى حد كبير. إننا نحث المجلس على الاستمرار في التركيز على الحالة في الصومال، والبقاء على اطلاع عليها، كدأبه حتى الآن. ونحن في المنطقة، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سنضطلع بدورنا بأن نفعل ما في وسعنا لدعم إخواننا وأخواتنا في الصومال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر معالي الوزير يتانجولا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريسبوس كيونجا وزير الدفاع في أوغندا.

السيد كيونجا (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، ووفد جنوب أفريقيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة والجيدة التوقيت عن الصومال.

أود، بالنيابة عن حكومة أوغندا، أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن لالتزامه بقضية السلام والأمن في القارة الأفريقية وفي الصومال بشكل خاص.

تأتي هذه الإحاطة عن الصومال في وقت بات فيه بإمكاننا أن ننظر إلى الوراء ونقول إننا أحرزنا تقدما ملحوظاً في المضي قدما نحو تحقيق الاستقرار في الصومال. يمكننا أن نقول إن ثمة آفاقاً قد انفتحت الآن، وثمة فرصة جديدة لتسخير الجهود من أجل توجيه ضربة نهائية للقوات الإرهابية لحركة الشباب. ينبغي عدم إهدار تلك الفرصة. ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يحشدوا جهودهم لاغتنام هذه الفرصة من أجل إنقاذ أنفسنا من ويلات الإرهاب في المنطقة.

لقد ظلت أوغندا وبوروندي تدعمان، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، وتقاتلان حركة الشباب منذ عام ٢٠٠٧. لقد طردنا العدو إلى خارج مقديشو ومكنّا الحكومة الاتحادية الانتقالية من السيطرة على المدينة. وهيأنا بيئة تستطيع فيها الجهات الفاعلة الدولية أن تسافر بأمان إلى مقديشو ومنها. ونجحنا في تأمين المطار والميناء. لقد تحققت تلك الإنجازات مقابل تضحيات كبيرة تتمثل في الأرواح التي أزهقت في جبهة القتال – أرواح أبنائنا وبناتنا من البلدان المساهمة بقوات ومن الحكومة الاتحادية الانتقالية. لقد تحققت تلك المكاسب بفضل الموارد التي تكفلت بإنفاقها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من الجهات المانحة الثنائية.

من رأي أوغندا أننا كان بإمكاننا أن نحرز تقدماً أكبر لولا عدد من أوجه القصور. وبحسب تحليلنا، فإن ذلك يشمل التحديات المتصلة بالتماسك داخل قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية وعدم التعجيل بمسار تطوير قوات الأمن الصومالية. في رأينا، أن هذه القوات، بعد مرور خمس سنوات كاملة، كان ينبغي لها الآن أن تحكم سيطرتها على العاصمة مقديشو لو أن تطورها كان بمعدل أسرع بكثير. وترتبط أوجه قصور أخرى بعدم كفاية القوات داخل بعثة الاتحاد الأفريقي، وعدم كفاية التسهيلات التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي، وافتقار المجتمع الدولي في البداية إلى الحماس.

ما هي الحالة الجديدة التي تبعث فينا التفاؤل بأن بإمكاننا الآن إلحاق الهزيمة بحركة الشباب وتحقيق الاستقرار في الصومال؟

أولا، أريد أن أثني على جمهورية كينيا لاتخاذها خطوتين هامتين، هما ملاحقة الإرهابيين من حركة الشباب إلى داخل الصومال دفاعاً عن بلدها، واتخاذ القرار بأن تصبح الآن جزءا لا يتجزأ من قوة بعثة الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، أريد أن أشكر جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على الدعم القوي الذي ظلت تقدمه للقوات الحليفة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، مما أدى إلى استعادة مناطق مهمة على الحدود مع إثيوبيا من حركة الشباب.

ثالثا، أريد أن أثني على جمهورية جيبوتي التي بدأت في نشر ٨٥٠ جنديا وعدت بهم في الصومال.

وفي الأسابيع القليلة القادمة، ستنشر بوروندي ١ ٠٠٠ من قواقا الإضافية في الصومال. لقد نتج التأخير في نشر تلك القوات بالذات عن الحاجة إلى تنظيم التجهيزات اللوجستية. وستكمل أوغندا، من جانبها، نشر الدفعة الأخيرة من قواقا البالغ قوامها ١ ٧٠٠ جندياً في الصومال بحلول آذار/مارس. ومرة أخرى، فإن التأخير يُعزى إلى قيام حكومة الولايات المتحدة حاليا بتنظيم عملية اللوجستيات التي تحتاجها تلك القوات من أجل نشرها.

وكما سمعنا، فقد عملت كينيا وجيبوتي معا بنشر ما قوامه ٥ ٠٠٠ فرد من القوات، في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز البعثة بحيث يتجاوز قوامها ١٧ ٠٠٠ فرد من القوات. وهكذا أصبح لدينا الآن المزيد من القوات ولكن أيضا تُشن الهجمات على حركة الشباب على عدة جبهات، بما في ذلك في مقديشو، وعلى الحدود مع كينيا وتُشن من الحدود مع إثيوبيا.

إن مكافحة القرصنة تفتح آفاقا لتعزيز القتال ضد حركة الشباب. وقد عطل القراصنة الذين يحتضنهم البر الرئيسي للصومال حركة التجارة العالمية، من خلال أعمالهم في أعالي البحار. لذلك من الحيوي أن نستفيد من الحالة الجديدة لكي نربط بفعالية بين الكفاح ضد القرصنة والنضال العام من أجل إحلال الاستقرار في الصومال. إذ أن إعادة بسط سلطة الدولة الصومالية وعودة القانون والنظام إلى البلاد السبيل الموثوق لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة.

وكما يدرك المجلس، فقد أقر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مفهوما استراتيجيا لمستقبل عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استنادا إلى تحليل في وتوصية قدمها فريق التقييم الفني المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

فما هي إذن الخطوات التالية التي ينبغي علينا اتخاذها؟ نوصي بصورة رئيسية بما يلي، أولا، أن يقر مجلس الأمن توسيع مستويات قوام البعثة من ١٢ ٠٠٠ إلى ١٧ ٧٣١ فردا كما طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ ثانيا، أن يقر المجلس بأن الكفاح ضد حركة الشباب يتجاوز الآن مقديشو؛ ثالثا، أن يعزز المجلس من رزمة الدعم المقدمة إلى البعثة على نحو كاف بحيث تغطي الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة الدفعات المخصصة لتسويات مقر العمل لعناصر تمكين القوة، كما تمت التوصية بذلك في المفهوم الاستراتيجي. وينبغي لهذه الرزمة أن تشمل تعويضا عن المعدات المملوكة للوحدات أيضا؛ وينبغي توسيع بعض الموارد المستخدمة حاليا لمكافحة القرصنة وربطها بالجهد الرامي إلى استقرار الصومال. وترحب أوغندا بمبادرة المملكة المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر قمة خاص بالصومال، يعقد في لندن في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وتتوق إلى سماع نتيجة إيجابية من حيث تعبئة المزيد من الدعم من أجل الجهود السياسية والأمنية، والإنسانية، والإنمائية.

ولتبديد أي شكوك، أود أن أشير إلى بعض الشواغل التي استمعنا إليها منذ وصولنا إلى نيويورك والتي مفادها أن هناك عدم وضوح إزاء هيكل القيادة والتحكم لقوة البعثة المقترح توسيعه. ومنذ أن دخلت كينيا الصومال وجددت إثيوبيا دعمها لقوات التحالف التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ما برحت تُجرى المشاورات المكثفة على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وما برح الرئيس مواي كيباكي، والرئيس يويري موسيفيني، ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي على اتصال دائم بهذه المسألة. وعقد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عددا من الدورات الاستثنائية بشأن مسألة الصومال. وحتى قبل تشكيل فريق التقييم الفني المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كلفت قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية رؤساء

أركان الدفاع في منطقتنا بأن يوضحوا بالتفصيل الكيفية التي يمكن بها تحقيق التنسيق بين قواتنا في الميدان. وحتى يوم الجمعة الماضي، فإن الخلاف الوحيد الذي كان قائما على مستوى رؤساء أركان الدفاع بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي نشر ١٢ ٠٠٠ فرد من القوات الذين قدمتهم أوغندا وبوروندي في مقديشو أو أنه ينبغي نشر جزء من القوات في المناطق المحررة حديثا.

في الأسبوع الماضي، تم التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين البلدان المساهمة بقوات مؤداه أنه لا ينبغي أن يذهب إلى مقديشو العدد الإضافي من القوات والبالغ ٢ ٧٠٠ فرد المقرر أن تقوم بنشرهم أوغندا وبوروندي. ونشرهم سيأخذ في الحسبان المناطق المحررة جراء الإجراءات التي اتخذتها كينيا وإثيوبيا. لذلك، نحن وزراء دفاع البلدان المساهمة بقوات، أصدرنا تعليمات لرؤساء أركان الدفاع لدينا بزيادة صقل هيكل القيادة والسيطرة الذي اقترحه الفريق الفني المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحيث يأخذ في الحسبان توافق الآراء هذا. والعمل جار حاليا على ذلك وسيكون جاهزا في غضون الأيام القليلة المقبلة.

في الختام، إن المفاوضات الجارية حاليا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي الاتحاد الأفريقي لا تهدف فقط إلى التطرق للجوانب العسكرية من عملنا في الصومال، بل تهدف إلى زيادة تركيز الاهتمام الحاسم على المسألة السياسية. إننا نعرف حق المعرفة أن الأزمة في الصومال في الأساس أزمة سياسية في طابعها أكثر مما هي أزمة عسكرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى أعضاء مجلس الأمن.

السيد ماماديياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بوزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا معالي السيدة مايتي نكوانا - ماشاباني. كذلك أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو؛ ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير لعمامرة؛ وممثلي البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطاتهم الإعلامية المكثفة والمتعمقة.

أود أن أعرب عن دعمنا للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، في جهودها الرامية إلى التغلب على الصعاب وتحقيق المصالحة وتوطيد دعائم دولة آمنة ومستقرة ومتحدة وديمقراطية ومزدهرة. أود أيضا أن أعرب عن دعمنا الكامل للبعثة ونشيد بجهود قوات الأمن الوطنية الصومالية، ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات. أود أيضا أن أثني على جهود منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها لمساهمتها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال وحشد المساعدة لتلبية الاحتياجات الماسة للناس المتأثرين بالأزمة الإنسانية في ذلك البلد.

ولا بد لنا من أن نواصل بعناية وحساسية بحث الحالة المعقدة في الصومال وعلى أساس استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة المشاكل السياسية والإنسانية والأمنية في ذلك البلد من خلال الجهود التعاونية التي يبذلها جميع أصحاب المصالح. بينما تتحرك الصومال صوب نهاية المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس، لا بد من القيام بجهود خاصة لحماية المكاسب الأمنية والسياسية التي تحققت في السنوات القليلة الماضية وكفالة اتخاذ جميع الخطوات التي تسهم في نهاية المطاف في تحقيق أهداف خارطة الطريق.

من الواضح أن المكاسب الأمنية التي تحققت على أرض الواقع لا يمكن ترسيخها من دون تلقي المساعدة الكافية من المجتمع الدولي، بما في ذلك تزويد البعثة بجميع الموارد اللازمة لتعزيز قدراتها والمساهمة في تنفيذ ولايتها. وكما يوضح الأمين العام في تقريره الأخير عن الصومال ”فإن الموارد المتاحة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي من

أجل الصومال لا تتناسب مع التحديات أو الولايات الممنوحة". (S/2011/759، الفقرة ٩٤). نؤيد تأييدا كاملا رأي الأمين العام ومؤداه أن الصومال يحتاج إلى مساعدة مستدامة لتنفيذ خارطة الطريق. ولا بد أيضا من المراعاة الدقيقة للقرارات التي اتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ كانون الثاني/يناير ونداءه الموجه إلى مجلس الأمن في ذلك الصدد.

ونشدد أيضا على أهمية استمرار تدفق المساعدة الدولية من أجل بناء المؤسسات الأمنية الصومالية. ونحيط علما بالحاجة إلى المساعدة العسكرية الملائمة لمكافحة الهجمات الإرهابية غير المتناظرة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الصومال. وقد استجابت أذربيجان لمناشدة الحكومات والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة العاجلة الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، بما في ذلك الصومال، وهو أكثر البلدان تضررا في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم الصومال، بما في ذلك بالمساهمة في النداء الموحد الذي أصدرته الأمم المتحدة من أجل ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، على جميع الأطراف السماح بإيصال المساعدة الإنسانية بدون عائق والامتناع عن الإجراءات التي تشكل تهديدا لسلامة السكان المحليين ومن يساعدونهم. وتقوم حاجة أيضا إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حلول طويلة الأجل للاجئين والأشخاص المشردين داخليا في الصومال. وأذربيجان على استعداد لمواصلة تقديم دعمها.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد باسكو والمفوض لعمامرة على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على بيانكم الهام. وأشيد أيضا بالإسهامات المتبصرة التي قدمها وزير خارجية كينيا ووزير الدفاع في أوغندا.

وكما قلتم، سيدتي الرئيسة، إننا نناقش الصومال في وقت تتاح فرصة حقيقية. فالحالة الراهنة في الصومال حالة خطيرة. ولا يزال عدم الاستقرار والجفاف والمجاعة تلحق ضررا بليغا بالبلد وتسبب معاناة لا يمكن تخيلها للشعب الصومالي. ولكن هذا أيضا وقت للفرصة. فقد دخلنا عاما بالغ الأهمية للعملية السياسية في الصومال، وأحرز بعض التقدم على أرض الواقع في مجال تحقيق الأمن. وترد حركة الشباب على أعقابها في عدة جبهات في جنوب وسط الصومال. وأمنت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال معظم مقديشو، وتواصل الإدارات الإقليمية التطور. وترى المملكة المتحدة أننا يلزم أن نغتنم الفرصة لإحراز تقدم حقيقي في الصومال وتحقيق مستقبل أفضل للشعب الصومالي. وأود أن أوضح أربع نقاط رئيسية اليوم: بشأن الحالة الإنسانية، والعملية السياسية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر لندن المقبل بشأن الصومال.

أولا، نحيي أعمال الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال لمكافحة المجاعة والجفاف اللذين يعاني منهما البلد. كما نرحب بالدعم المقدم من المانحين الجدد إلى النداء الموحد الذي أصدرته الأمم المتحدة من أجل الصومال. ولكن من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم المستمر لجهود الإغاثة. ومن الواضح انه يلزم القيام بالمزيد من العمل في ذلك المجال.

ثانيا، إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم عملية جيبوتي للسلام التي تقودها الأمم المتحدة وبالعمل مع الصوماليين والشركاء الدوليين لبناء الصومال الذي ينعم بالسلام والاستقرار. وستنتهي الترتيبات الدستورية الحكومية في إطار

عملية جيبوتي للسلام في آب/أغسطس. ونناشد المؤسسات الاتحادية الانتقالية تجنب المشاكسات والتعاون بعضها مع بعض لإحراز تقدم كبير في تنفيذ خريطة الطريق قبل ذلك التاريخ. وعلى وجه الخصوص، من الضروري أن نشهد إحراز تقدم في عملية المصالحة وإقامة حوار فيما بين جميع الراغبين في المشاركة في أي عملية سياسية سلمية. ويمكن للإدارات المحلية والإقليمية أن تضطلع بدور هام في ذلك. ولا بد أن تكون عملية وضع دستور جديد أكثر شمولا وتمثيلا، بغية أن يشعر الصوماليون بأن الترتيبات الدستورية الجديدة تجسد مناقشة وطنية حقيقية. وباختصار، حان الوقت ليخرج الصومال من عملية الانتقال، وليمضي نحو إنشاء هياكل حكومية شرعية وتمثيلية بشكل حقيقي تقوم على أساس عملية دستورية. وعلى الصوماليين أنفسهم أن يحددوا هياكل إدارة شؤونهم بالذات. والمجتمع الدولي سيدعمهم، ولكن لا بد أن تنتهي عملية الانتقال في آب/أغسطس.

ثالثا، أود أن أشيد بالنجاح الكبير الذي حققته بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية في الأشهر الأخيرة. وأمكن تحقيق ذلك بفضل التزام قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وبسالتها. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالوحدات الأوغندية والبوروندية، التي عانت العديد من الخسائر في سبيل تحقيق ذلك النجاح. ومع ذلك، وكما قال وزير الدفاع كيونغا، إن التهديد لم يختف. واليوم أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن نقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي الدعم الذي تحتاج إليه لتوطيد الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ولتوسيع نطاق المناطق الآمنة، باعتباره جزءا من استراتيجية عسكرية واضحة وحقيقية ومنسقة.

ونـدرك أن تقديم التمويل الثابت والمستمر أمر أساسي لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من العمل بشكل فعال. ولذلك السبب تقدم المملكة المتحدة مبلغ ١٥ مليون دولار في شكل تمويل غير مشروط لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويضاف ذلك إلى مبلغ ٦ ملايين دولار تبرعنا به في عام ٢٠١١. ولكن تلك التبرعات لا تمثل سوى حل مؤقت. ونحن عازمون على إيجاد حل طويل الأجل لتوفير التمويل المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي. ولا بد أن تدار بعثة الاتحاد الأفريقي بطريقة فعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة. ويجب على الدول الإقليمية والبعثة أن تنسق تنسيقا فعالا. واتخاذ نهج إقليمي منسق – وفي الواقع، متكامل – أمر أساسي لتحقيق الأمن في الصومال. ونشيد بتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على المستوى التنفيذي، وبشأن حفظ السلام بصورة أعم، ونشجع جهود الاتحاد الأفريقي وشركائه لزيادة تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وفي ذلك السياق، نحيط علما بشكل دقيق بالتقرير (انظر S/2012/19) الذي أصدره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب بعثة التقييم التقني. ومع ذلك، يترك التقرير عددا من الأسئلة بغير إجابة، كما أوضح السيد باسكو. ولذلك نحن نتطلع إلى معلومات وتوصيات أكثر تفصيلا في التقرير المقبل للأمين العام. وستنظر المملكة المتحدة في تلك التوصيات بعناية، ونحن على استعداد لقيادة استجابة المجلس لها في شهر شباط/فبراير.

رابعا، ترى المملكة المتحدة أنه تتاح فرصة الآن للتصدي للتحديات الاستراتيجية الواسعة التي تواجه الصومال. وينبغي ألا تهدر تلك الفرصة. ولذلك السبب سيعقد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مؤتمرا في لندن في ٢٣ شباط/فبراير لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم بفعالية التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وبطبيعة الحال ستواصل الأمم المتحدة وشركاؤنا الأفارقة الاضطلاع بقيادة المجتمع الدولي، ولكن المملكة المتحدة تهدف إلى العمل بوصفها

حفـازا لنهـج دولـي جديد عملي المنحى نحو دعم جهودهم في الصومال.

وأخـيرا، لا تـزال مـشكلة القرصـنة تـشكل تهديـدا خطـيرا للمجتمـع الـدولي بأسـره. فهـي تـؤدي إلى زعزعـة استقرار الصومال وتقويض جهودنا الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والأمن. وباعتبار مؤتمر لندن إسهاما في تلك الجهود، فإننا سنستخدمه لتعزيز مشاركة الصناعة في بناء القدرات البحرية الإقليمية.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتاح فرصة لبناء الاسـتقرار في الـصومال. ونعتقـد أن الوقـت حـان الآن للمجتمع الدولي للتكاتف ولاتخاذ إجراءات. وعلينا أن نغتنم تلـك الفرصـة وأن نحقـق تقدمـا حقيقيـا ومـستدامـا في الأشهر المقبلة.

الـسيد لي بـاودونغ (الـصين) (تكلـم بالـصينية): أرحب بوجودكم هنا اليوم، سيدتي الرئيسة، لتولي رئاسة هذه الجلسة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن رمضان لعمامرة؛ ومعالي السيد موزيس ويتانغولا، وزير خارجية كينيا؛ ومعالي الـسيد كريـسبوس كيونغـا، وزيـر الـدفاع في أوغنـدا علـى البيانات التي أدلوا بها. كما أرحب بوجود وزير خارجية أذربيجان في جلستنا اليوم.

لقد أحرز بعض التقدم في الحالة الراهنة في الصومال. وتواصل جميع الأطراف في الصومال جهودها لتنفيذ خريطة الطريق من أجل إنهاء عملية الانتقال. كما أن هذه الأطراف اتخذت خطوات هامة في صياغة دستور وإصلاح البرلمان. ولا تزال قوات الأمن الصومالية والعمليات العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الـصومال تحـرز نتـائج هامـة. ولا تـزال المنـاطق الواقعـة تحـت سـيطرة حركـة الـشباب تتنـاقص في حجمها. وأولى المجتمع الدولي اهتماما أكبر وقدم إسهامات أكبر في الحالة في الصومال. ونواجه الآن نافذة تاريخية نادرة للفرصـة لمعالجـة مـسألة الـصومال. وفي الوقـت نفـسه، علينـا أيـضا أن نكـون مـدركين للتحـديات الخطـيرة الـتي تواجـه الصومال في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية.

إن التنفيذ الفعال لخريطة الطريق أمر رئيسي لتحقيق الـسلام والاسـتقرار الـدائمين في الـصومال. وينبغـي لجميـع الأطـراف المعنيـة في الـصومال الاسـتفادة مـن الفرصـة المواتيـة الحالية بالتنفيذ الكامل لخريطة الطريق والانتهاء من المرحلة الانتقالية في الموعد المحدد. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المزيـد مـن الـدعم للحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة في الـصومال. وينبغـي للحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة الحفـاظ علـى وحـدتها الداخلية، وهو أمر هام لضمان السلام والاستقرار في البلد.

وتلاحظ الصين أن البرلمان الاتحادي الانتقالي يواجه عددا من الخلافات الداخلية الخطيرة. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من تعزيز التواصل والثقة المتبادلة فيما بينها ومن معالجة خلافاتها عبر الحوار، وذلك لتجنب أي انقطاع لا لزوم له في عملية السلام في الصومال.

والصين ترحب بالإنجازات التي حققتها قوات الأمـن الـصومالية وبعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال في عملياتهـا العـسكرية. وتعـرب الـصين عـن تقـديرها لمـساهمات الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي وغيرهمـا مـن المنظمـات الدوليـة والإقليميـة وحكومـات أوغنـدا وبورونـدي وكينيـا وإثيوبيـا وجيبوتي.

ونأمـل أن تـتمكن الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة في الصومال من اتخاذ تدابير فعالة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقـة الخاضـعة لـسيطرتها. والاتحـاد الأفريقـي يقـوم بـدور حاسـم في التـصدي للمـشاكل في الـصومال. وينبغـي للأمـم المتحدة أن تولي أهمية كبيرة لطلباته وتوصياته.

وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي مؤخرا مفهوما استراتيجيا للعمليات المستقبلية لبعثته في الصومال، يدعو إلى زيادة حجم قواتها والتوسع في مجالات مسؤوليتها وزيادة الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة، الأمر الذي سيساعد على تعزيز السلام والاستقرار في الصومال. والصين ترحب بتلك التوصيات وتأمل أن يستجيب مجلس الأمن لها.

لا تزال الصين تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال. ونقدر جهود الإغاثة التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية الدولية العاملة هناك ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي في هذا الصدد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعم أكثر فعالية للصومال.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يشهد الصومال تغييرات هامة على عدة مستويات. ونحن نتفق تماما مع تقييم الأمين العام بأن الوقت قد حان للاستفادة من الفرصة المتاحة في ثلاثة أبعاد مختلفة ولكنها مترابطة: الأبعاد الأمنية والإنسانية والسياسية.

ولذلك، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم التي تجمع بين الشركاء الرئيسيين لتبادل وجهات النظر في هذا المنعطف الحرج الذي يمر به الصومال، وكذلك على بيانكم الهام.

وأود أن أحيي وزراء أذربيجان وكينيا وأوغندا وأن أشكرهم على إسهاماتهم المفيدة جدا في مناقشتنا، وأن أشكر أيضا وكيل الأمين العام لين باسكو والمفوض لعمامرة على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين للغاية.

تتفق البرتغال مع التقييم القائل بضرورة توطيد المكاسب التي تحققت على أرض الواقع، سواء في مقديشو أو في غيرها من الأماكن في البلد، بضمان توفير الخدمات الأساسية للسكان وتعزيز الحكم الرشيد وصون السلام والأمن في الصومال. والقيام بذلك سيكفل أيضا تكريم الجهود والتضحيات التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الإقليميون وقوات الأمن الصومالية، والتي نشيد بها جميعا.

وصون السلام والأمن هو مهمة ينبغي أن تضطلع بها في المقام الأول قوات الجيش والشرطة الصومالية. وهذا هدف سنستمر في المساهمة فيه، وذلك تحديدا، من خلال بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال.

ومع ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تقوم بدور حاسم في دعم وحماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وستواصل القيام بذلك. ونؤكد مجددا دعمنا للبعثة ونتطلع إلى تقرير الأمين العام في ضوء التوصيات الأخيرة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في المستقبل.

في الوقت نفسه، تعتقد البرتغال أن تسريع نشر قوات إضافية سيسهم بشكل إيجابي في ملء الفراغ الأمني الذي حدث في المناطق التي تم تحريرها من وجود حركة الشباب. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لبوروندي وأوغندا لاستعدادهما لنشر قوات إضافية للوصول إلى القوام المأذون به حاليا من قبل الأمم المتحدة والبالغ ١٢ ٠٠٠ جندي، ونشيد بشجاعة جنودهما وما قدموه من تضحيات.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا للتنويه بالجهود التي بذلها جميع الشركاء المشاركين في العمل العسكري حتى الآن لتقليل الآثار السلبية للتدخل العسكري على المدنيين الصوماليين إلى حدها الأدنى، ونشجعهم على مواصلة القيام بذلك وأيضا على تعزيز سلامة ورعاية المدنيين الفارين من الصراع والأزمة الغذائية في البلد.

على الرغم من الاتجاهات الإيجابية، فإن هجمات حركة الشباب التي لا تزال أمرا واقعا، جنبا إلى جنب مع

استمرار المجاعة في جميع أنحاء البلد وأعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، تسلط الضوء على أهمية ضمان التنفيذ الناجح لخريطة الطريق حيث أن العمل العسكري وحده لن يحقق السلام الدائم في الصومال.

في إطار اتفاق كمبالا وخريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال، تحقق بعض التقدم والذي كان أحدث مظاهره عقد مؤتمر غاروي الدستوري. ومع ذلك، لا يزال ينتظرنا العديد من التحديات. وندعو الأطراف الموقعة على اتفاق كمبالا إلى ضمان التماسك والوحدة والتركيز على إنجاز المهام ذات الأولوية، بحيث تنتهي الفترة الانتقالية فعلا في آب/أغسطس.

كما ذكرت البرتغال سابقا، فإن من المهم لأقصى حد ضمان الشمول والتمثيل طوال تلك العملية – ونُذكر، تحقيقا لهذه الغاية، بالدور البناء الذي يمكن أن تؤديه المرأة في هذا السياق – فضلا عن ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

على الجبهة الإنسانية، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الطابع المطول للأزمة والمجاعة التي لا تزال منتشرة في جميع أنحاء البلد. غير أنه مما يثلج صدورنا الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع الشركاء العاملين في المجال الإنساني في الميدان على خلفية ظروف صعبة للغاية. ومع ذلك، فإن المساعدة لن تكون مثمرة إلا إذا وصلت إلى المحتاجين في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الشركاء على ضمان الوصول الكامل ودون عوائق للمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال.

وكانت زيارة الأمين العام للصومال إشارة لا لبس فيها إلى الالتزام السياسي للمجتمع الدولي تجاه البلد وشعبه. وندعو الأطراف الصومالية إلى مواصلة السير على الطريق نحو السلام والاستقرار. وستواصل البرتغال، من جانبها، جهودها في المحافل المختلفة للمساعدة على وضع استراتيجية تعالج على نحو شامل التحديات المتعددة التي تواجه الصومال على المستويات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وعلى صعيد حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نرحب كثيرا بالمؤتمر المقبل في لندن.

ختاما، أود أيضا أن أعرب عن التقدير للعمل الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، والتزام الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين الآخرين بجعل اللحظة الراهنة، كما أكد السيد بان كي – مون في الشهر الماضي، ”لحظة فرص جديدة“ بالنسبة لمستقبل الشعب الصومالي (انظر S/PV.6681).

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي تجعل من الممكن تعزيز الحوار والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسألة الصومال. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المفوض لعمامرة على قدومه إلى نيويورك لعرض مواقف الاتحاد الأفريقي، وكذلك وزيري كينيا وأوغندا. وأخيرا، أشكر السيد باسكو على عرضه.

على الصعيد السياسي، تحقق إنجاز هام للغاية باعتماد المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال ورئيسيي بلاد بنط وغالمودوغ وممثلي أهل السنة والجماعة في ٦ أيلول/سبتمبر لخريطة طريق تحدد المهام ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. والتنفيذ الحسن التوقيت لجميع عناصر خريطة الطريق تلك هو ضرورة حتمية الآن. وعلى الرغم من أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية تواجه تحديات كبيرة، فإنه يجب عليها مع ذلك أن تستفيد دون تأخير من التطورات الإيجابية في الحالة الأمنية في مقديشو وذلك لتنفيذ الأهداف الواردة في خريطة الطريق. ونتوقع

أيضا أن تكون الحكومة الاتحادية الانتقالية سباقة فعلا في مكافحة القرصنة البحرية.

يوضح تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/759) أنه تم إحراز تقدم غير كاف في تنفيذ خريطة الطريق. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة البرلمانية التي بدأت يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر في محاولة لإقالة رئيس البرلمان لا تزال مستمرة. في تلك الظروف، تزداد يقظتنا في ما يتعلق بعمل المؤسسات الانتقالية.

وكما أشار المجلس بالفعل، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي للمؤسسات الانتقالية يعتمد على تنفيذ خريطة الطريق في الإطار الزمني المحدد. إن أولئك الذين يعرقلون عملية السلام، والسلام والأمن في الصومال، قد يخضعون لعقوبات مجلس الأمن.

غير أننا، يجب أن نلاحظ أيضا التطورات الإيجابية. لقد أحرز تقدم كبير في الجانب الدستوري لخريطة الطريق والإصلاح البرلماني. كان المؤتمر الوطني بشأن العملية الدستورية، الذي عقد في الفترة من ٢١-٢٣ كانون الأول/ديسمبر في غاروي، في بونتلاند، ناجحا نسبيا، إذ أنه جعل من الممكن وضع مبادئ واضحة للخطوات التالية لهذه العملية. لا بد الآن من دعم هذا التقدم ومواصلة الجهود ودعمها.

وعلى الصعيد الأمني، فإن نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في الأشهر الأخيرة جعل من الممكن استعادة السيطرة على مناطق جديدة في مقديشو وضواحيها. ويجب الترحيب بمثل هذه النتائج، في حين تضطلع القوات المنتشرة في الميدان بعملها في ظروف صعبة للغاية. وتأكد هذا التقدم في الميدان من خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام لمقديشو في كانون الأول/ديسمبر الماضي، للمرة الأولى منذ ١٨ عاما، والإعلان عن عودة وكالات الأمم المتحدة إلى العاصمة الصومالية. هذه إشارات إيجابية للمستقبل، نستطيع أن نهنئ أنفسنا بها ونرحب بها.

وبالمثل، ساعد أيضا التدخل بقيادة كينيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي جرى في آن واحد مع تدخل إثيوبيا، بالاعتماد على الميليشيات في غرب الصومال، في إضعاف حركة الشباب. نحن سعداء بذلك الإضعاف لحركة الشباب، وهو علامة مشجعة بالنسبة لمستقبل عملية الانتقال السياسي.

وفي هذا السياق، قدم الاتحاد الأفريقي طلبات مفصلة إلى مجلس الأمن لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بينما يبدو أن الوضع موات بالفعل. كما سمعنا، تنطوي هذه الطلبات بصفة خاصة على رفع سقف القوات وتوسيع نطاق حزمة الدعم اللوجستي. ويحدد المفهوم الاستراتيجي الجديد للبعثة المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/2012/19، المرفق) السياق الذي قدمت فيه تلك الطلبات. يجب أن يخضع هذا المفهوم الاستراتيجي الآن لاستعراض سياسي وتشغيلي ومالي شامل، ولا سيما على أساس التقرير الذي سيقدمه الأمين العام قريبا.

وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن إنشاء قوات أمن صومالية موثوق بها أمر ضروري أيضا. إنها مسألة مصداقية سياسية للحكومة الاتحادية الانتقالية. إذ أن تلك القوات هي التي ينبغي أن تتسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن، وبالتالي استكمال تحقيق الاستقرار في البلد من حيث الأمن.

سأختتم كلامي بإثارة الحالة الإنسانية، التي لا تزال مصدرا للقلق. أربعة ملايين شخص، من بينهم ٣ ملايين في الجنوب، ما برحوا بحاجة إلى المساعدات الغذائية، في حين أن الوصول إلى المساعدات الإنسانية متاح فحسب لما يقرب من

١,٥ مليون شخص، نظرا لتدهور الحالة الأمنية وحالات تحويل المعونة الغذائية.

توفر الأمم المتحدة، مثل المنظمات الإنسانية غير الحكومية، الدعم الحيوي للسكان المتضررين من المجاعة في المنطقة بأسرها. وما برحنا مستعدين للاستجابة لأزمة الغذاء في منطقة القرن الأفريقي. يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بوزيرة الخارجية والتعاون في جنوب أفريقيا، سعادة السيدة مايتي نكوانا – ماشاباني، والإعراب عن التقدير لموافقتها على أن ترأس جلستينا صباح اليوم وعصر اليوم. ثانيا، أود أن أشكر ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد رمضان لعمامرة، على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا، وكذلك وزير خارجية كينيا ووزير الدفاع في أوغندا على بيانيهما. كما أشكر السيد لين باسكو على تقديم إحاطة إعلامية تستنير بها مناقشتنا.

يرتبط هذا الاجتماع بمناقشة ستعقد غدا حول التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالنظر إلى أن الأمم المتحدة أنشأت شراكة استراتيجية مهمة مع الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن العمل الممتاز الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتعاون مؤخرا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التخطيط للمرحلة التالية من عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي على حد سواء دليل على هذا التعاون الوثيق ونتاج له.

جرت الزيارة التاريخية للأمين العام ورئيس الجمعية العامة إلى الصومال قبل أقل من شهر. لقد أسهم الزخم الذي ولدته تلك الزيارة بالتأكيد في نتيجة المؤتمر الوطني الدستوري، الذي عقد في غاروي في الفترة ٢١-٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. تبين المبادئ التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر والمواعيد النهائية المحددة، مدى التزام المؤسسات الوطنية باستكمال فترة الانتقال قبل ٢٠ آب/أغسطس.

نحن نتفق في الرأي مع الممثلين الذين شددوا على أهمية تنفيذ خريطة الطريق واتفاق كمبالا. ومن الضروري أن تظهر الحكومة الاتحادية الانتقالية القيادة وتحل الأزمة البرلمانية. ويجب أيضا أن تقوم بتحسين المساءلة والشفافية. إن تحقيق هذه الأهداف سوف يعزز ثقة المجتمع الدولي. وفي هذه المرحلة الأخيرة من فترة الانتقال، يجب أن تكون العملية السياسية شاملة وممثلة للشعب الصومالي.

ونتفق أيضا في الرأي مع الحاجة إلى بذل جهود منسقة ومتسقة ضد حركة الشباب. نحن ندرك أن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال تواجه نقصا خطيرا في الموارد، وأنها تحتاج، في المرحلة الثانية من العمليات، إلى تمويل كاف ومضمون ويمكن التنبؤ به. ونقدر الإسهامات التي قدمت اليوم، وكذلك البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير، الذي يطلب فيه إلى مجلس الأمن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي (انظر S/2012/19، المرفق). سننظر في هذا الطلب إلى جانب توصيات الأمين العام.

نحن نعتقد أيضا أن من المهم اتباع نهج شامل في الصومال. يجب أن تقترن استراتيجية الأمن بتنفيذ خريطة الطريق. ولا بد من أن تستمر العواقب الطويلة الأجل للكارثة الإنسانية وجدول أعمال التنمية الاقتصادية في كونها أولويات. ويجب أن تستمر المساعدات الإنسانية في الوقت الراهن.

وفي هذا الصدد، يحدونا عظيم الأمل في أن يساعد الاجتماعان المقبلان – كل من المؤتمر الذي سيعقد في لندن في شباط/فبراير، ولاحقا، مؤتمر الأمم المتحدة في اسطنبول – على إنهاء فترة الانتقال في الصومال، ويؤديا إلى نظام حكم

أكثر قوة واستقرارا. وأخيرا، نحن نؤيد بيان الصحافة الذي سيصدر بعد هذه الجلسة، ونرحب بالجهود التي بذلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إعداده.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكركم سيدتي، على تنظيم هذه الجلسة. ونرحب بوزيري خارجية أذربيجان وكينيا وبوزير دفاع أوغندا ونشكرهم على بياناهم. ونرحب أيضا بوزير خارجية أوغندا، ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على إحاطاهم.

قبل ثمانية عشر عاما في يوم صيفي حار، فقد ٢٤ من حفظة السلام الباكستانيين الذين يرتدون الخوذ الزرق للأمم المتحدة أرواحهم في مقديشو منقذين زملاءهم المنتمين إلى دول أخرى. وجرح سبعة وخمسون جنديا باكستانيا في تلك الحادثة. وارتبطت باكستان بقضية السلام في الصومال منذ ذلك الحين. ولم تثننا تلك الخسارة عن مواصلة تعاملنا مع الصومال وإخواننا في الصومال، حيث دعمت باكستان قضية الاستقرار والسلام الدائمين في الصومال على الدوام. لذلك فنحن نؤيد بقوة الغرض من هذه الجلسة ونقدر الإحاطات التي قدمت في وقت سابق. ويجب علينا العمل من أجل مشاركة متواصلة لمجلس الأمن في الصومال، ونحن نشجع ربط الاتصالات بعمل الاتحاد الأفريقي بشأن الموضوع، واتساقه.

إننا نقدم دعمنا الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونرحب بالمفهوم الاستراتيجي لعملياتها، الذي أيده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. أعطتنا الإحاطات التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فكرة هامة عن التحديات التي تواجهها في تنفيذ ولايتها بموارد شحيحة. إننا نحيي جهودها.

ويتعين ضمان التمويل المستمر والقابل للتوقع للبعثة. وزيادة أفراد البعثة النظاميين من ٠٠٠ ١٢ إلى ٧٣١ ١٧ فردا سيساعد على تعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا. ويمكن لبعثة مجهزة تجهيزا جيدا ومحفوزة أن تؤدي عملا أفضل على أرض الواقع. يجب على الشركاء الدوليين للصومال ومجلس الأمن العمل جنبا إلى جنب من أجل تحسين عمليات حفظ السلام في الصومال.

إن تطوير وتعزيز قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية مكونان أساسيان للمفهوم الاستراتيجي. ونحن نعتقد أنه يمكن استخدام المساعدة الدولية، بما في ذلك من خلال مشاركة هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام مشاركة أوسع لهذا الغرض.

إننا نتشاطر القلق الذي أعرب عنه المتكلمون بشأن الحالة في الصومال. حيث قد أدى الجفاف والمجاعة إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ومع ملاحظة أن جميع التوقعات الدولية تشير إلى استمرار الأزمة الإنسانية في عام ٢٠١٢، فإننا ندعو الشركاء الدوليين إلى إبقاء المسألة قيد النظر.

على الجبهة السياسية، نرحب بالتقدم المحرز في اتجاه إعداد الدستور، كما تجلى ذلك في مؤتمر غاروي. إن هذا التقدم يمهد الطريق لتيسير تنفيذ اتفاق كمبالا وخارطة الطريق السياسية، فضلا عن الحل الودي للأزمة البرلمانية الحالية. في هذا الصدد، نحن ندعم الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونتطلع إلى مؤتمر لندن ونأمل أن يكون معلما هاما في مسيرة الصومال نحو السلام والاستقرار.

تستدعي التحديات والمشاكل المتعددة الأبعاد في الصومال نهجا شاملا يأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية. وسوف يساعد هذا النهج أيضا على وضع حد لتهديد القرصنة قبالة سواحل الصومال.

ونؤمن بأن مشاركة الاتحاد الأفريقي المتواصلة في الصومال تبشر بالخير فيما يخص السلام والاستقرار في ذلك البلد والمنطقة دون الإقليمية. يتعين على مجلس الأمن ألا يتوانى عن اغتنام هذه الفرصة والتكفير عن سنوات الإهمال التي عانى منها الصومال.

لقد ظلت باكستان تعمل من أجل السلام في الصومال طوال السنين، بما في ذلك خلال فترة ولايتنا السابقة في مجلس الأمن. وقمنا أيضا بدور نشط في فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال، وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال التابع للأمم المتحدة. وسوف نبقى شريكا ثابتا للصومال.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بكم في المجلس اليوم سيدتي، وكذلك وزير خارجية أذربيجان، ونشكر كلا منكما على بيانه.

كما أود أن أشكر مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي لعمامرة ووكيل الأمين العام باسكو على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر وزيري كينيا وأوغندا على عرضيهما وعلى الالتزام العميق والدعم الثمين المقدم من بلديهما للصومال. إن العمل على نحو وثيق مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات، وبعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد أفاد كثيرا في توفير أساس للإحاطات التي استمعنا إليها اليوم.

لا يزال الصومال يواجه أكثر تحديات أفريقيا تعقيدا. وإن خفت حدة المجاعة في بعض مناطق البلاد، فلا يزال ٣,٧ مليون صومالي بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويعيش ما يناهز مليون صومالي في المنفى، وقد تشرد ١,٥ مليون صومالي وهم يعيشون ظروف مجاعة. وعلى جميع الأطراف ضمان الوصول فورا وبدون قيود إلى أولئك المحتاجين للمساعدة الإنسانية الطارئة.

نود أن نشكر الدول الأعضاء على دعمها السخي لنداء الأمم المتحدة الموحد للصومال لعام ٢٠١١، الذي جرى تمويله بنسبة ٨٢ في المائة. ولكن لا تزال هناك فجوات كثيرة. على سبيل المثال، تم تمويل مجموعة الحماية بنسبة ١٧ في المائة فقط، مما أحبط الجهود الرامية إلى تحسين حماية النساء والفتيات الضعيفات. وطلب النداء الموحد الأخير الذي أطلق مؤخرا سنة ٢٠١٢ مبلغ ١,٥ بليون دولار. إن الولايات المتحدة تحث الدول الأعضاء على دعم هذا النداء. وبلغ مجموع المساعدة الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة للمنطقة منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠, ٨٧٠ مليون دولار، استخدم منها ٢٥٠ مليون دولار في الصومال.

في الوقت نفسه، تواصل حركة الشباب أعمالها الدنيئة، بما فيها التفجيرات الانتحارية، والهجمات على المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وطرد المنظمات الإنسانية في ذروة أخطر كارثة إنسانية عرفها العالم. في الوقت نفسه، لدينا لحظة تنطوي على فرصة لتغيير مسار تيار العنف والفقر واليأس في الصومال. وقد ساعدت الشجاعة المثيرة للإعجاب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقواها الأوغندية والبوروندية على تحرير مقديشو من احتلال حركة الشباب. ونرحب بنشر جيبوتي لقوات منها، ونحث الاتحاد الأفريقي وجيبوتي على حل أي مسائل عالقة بشأن أفضل السبل لدمج القوات الجيبوتية في البعثة. وقد ألقت كينيا وإثيوبيا بثقلهما في الجهود الرامية إلى هزيمة حركة الشباب، ونرحب كذلك بإسهامهما.

لقد أحدث اتفاق كمبالا وخارطة الطريق ونتائج مؤتمر غاروي زخما لإجراء إصلاحات سياسية حاسمة يتعين أن تكمل المكاسب الأمنية التي تحققت في وقت مبكر. ولأن الحالة صعبة بالنسبة إلينا جميعا في وقت تقشف شديد في الموارد، فإنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه اللحظة في الصومال. وعلينا أن نتكاتف ونرقى إلى مستوى

الاستجابة لتلك التحديات. من الغباء أن ندير ظهورنا لنجاحاتنا الجماعية التي حققناها حتى الآن. إنها مسؤوليتنا المشتركة.

لقد استمعنا بعناية لنداءات الاتحاد الأفريقي لزيادة الحد الأقصى لعدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية أكثر من القوام المأذون به، وإلى مختلف المقترحات لتوسيع نطاق استخدام التمويل المرصود الذي تقدمه الأمم المتحدة، لدعم البعثة. وننتظر تلقي المزيد من التفاصيل من الاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بهيكل القيادة والسيطرة، وكذلك تقرير الأمانة العامة، بما في ذلك تحليل تكلفة توصيات الاتحاد الأفريقي، والتقييم الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاحتياجات الدعم التي تتطلبها عمليات الاتحاد الأفريقي خارج مقديشو. وسننظر في تلك المقترحات بعناية وسرعة، وندعو إلى إجراء مناقشة للمتابعة في أقرب فرصة ممكنة.

تعتزم الولايات المتحدة مواصلة دعمها الثنائي القوي للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحتى الآن، تعهدنا بتقديم ما تزيد قيمته عن ٣٣٧ مليون دولار من التدريب والمعدات والدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة فيها بقوات - بالإضافة إلى تقييمنا لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، رصدنا أكثر من ١٠٦ ملايين دولار في صورة معدات وتدريب وغيرها من أشكال الدعم لتطوير قدرات قوات الأمن الصومالية. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على تقديم مساعدات عينية أو تبرعات للصندوق الاستئماني دون محاذير لتمويل المشاريع التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وبينما تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي على توسيع وجودها في الميدان، من الضروري تمويلها بطريقة يمكن التنبؤ بها ولا تنطوي على محاذير حتى تتمكن من مواصلة عملياتها.

وبينما تضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي بدور حاسم، لا بد أن تكون هناك استراتيجية سياسية متماسكة وقابلة للتحقيق. ويتسم اتفاق كمبالا وخريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية بأهمية حيوية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. وندعو جميع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك البرلمان والأطراف الموقعة الأخرى، إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها لتنفيذ خريطة الطريق. وأود أن أكون واضحا تماما فيما يتعلق بهذه النقطة: إننا سنسائل الموقعين على خريطة الطريق. فهم مسؤولون عن تنفيذ المهام المحددة في خريطة الطريق، بما في ذلك صياغة دستور متفق عليه والإصلاح البرلماني وإجراء انتخابات برلمانية تتسم بالمصداقية والشفافية. وسيتوقف أي دعم إضافي من جانب الولايات المتحدة على إنجاز المهام الرئيسية الواردة في خريطة الطريق بطريقة ناجحة. وسنقف بجانب الصومال غير أننا على استعداد للتخلي عنه إذا عجزت الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية عن إحراز تقدم ملموس ويمكن قياسه في عام ٢٠١٢.

وهناك بعض الأسباب التي تدعو للتفاؤل. فبينما لا تزال عملية خريطة الطريق بعيدة عن الاكتمال، فإن مؤتمر غاروي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر بحضور الموقعين على خريطة الطريق يمثل خطوة هامة وإيجابية إلى الأمام نحو إكمال المهمة الأساسية المتمثلة في الإصلاح الدستوري والبرلماني والانتخاب غير المباشر للرئيس ورئيس البرلمان بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢. وثمة حاجة الآن إلى مواصلة مناقشة مبادئ غاروي، التي وافقت عليها القيادة السياسية العليا، والنظر فيها من قبل قطاع أوسع من الشعب الصومالي، بما في ذلك المجتمع المدني. ونحث على أن يبدأ ذلك في المرحلة الثانية من مؤتمر غاروي المقرر عقدها في وقت لاحق هذا الشهر. ونرحب بمبادرة رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون بشأن استضافة المؤتمر الرفيع

المستوى في ٢٣ شباط/فبراير في لندن بهدف الحفاظ على الزخم اللازم لتحقيق نجاح سياسي وأمني وبناء توافق آراء دولي وحشد الدعم على نطاق دولي لإحراز تقدم في الصومال.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال. فالزيارة التاريخية التي قام بها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة إلى الصومال في الشهر الماضي تدل على التزامهما باستعادة السلام والاستقرار في الصومال. وتشيد الولايات المتحدة بقرار نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو في هذا الشهر، وتؤيده تأييداً تاماً. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا على جهوده ونحثه على الاستمرار في التركيز على الامتثال للمعايير والجداول الزمنية التي حددها الموقعون على خريطة الطريق وفقا لاتفاق كمبالا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم لهذه الجلسة الهامة. ونقدر بشدة الوقت الذي تكرسونه شخصيا لهذه المسألة بترؤسكم لمداولات المجلس بشأنها. كما أود أن أسجل تقديرنا لاشتراك المفوض لعمامرة ووزراء من كينيا وأوغندا وأذربيجان في جلسة اليوم، وكذلك لبياناتهم القيمة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة في الصومال في مفترق طرق. وقد أسفر عقدان من عدم الاستقرار وانعدام الأمن عن خسائر سياسية واقتصادية واجتماعية ستقتضي تضافر التزام المجتمع الدولي في الأجل الطويل لمساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية لاستعادة السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في بلده. وقد ساعدت المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي في عام ٢٠١١ على تجاوز أسوأ مراحل الأزمة الإنسانية في الصومال. ومع ذلك، لا يزال ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في خطر وهناك حاجة إلى مواصلة جهودنا للتعامل مع العديد من المشاكل.

وعلى الصعيد السياسي، فقد شهدت الفترة الانتقالية التي جرى تمديدها اعتماد المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخريطة طريق شاملة، وفقا لاتفاق كمبالا المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويكتسي تنفيذ خريطة الطريق أهمية بالغة – وخصوصاً فيما يتعلق بصياغة وإقرار الدستور وتأييده من قبل جمعية تأسيسية، وإجراء الإصلاحات البرلمانية – بهدف إنهاء المرحلة الانتقالية في الوقت المناسب بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد لاحظنا، في ذلك الصدد، أن الحكومة الاتحادية الانتقالية اتخذت عدة تدابير ملموسة. ونرحب بأن اللجنة التقنية المؤلفة من ممثلين عن المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمناطق والمجتمع الدولي قد اجتمعت مرتين واتفقت على متابعة التقدم المحرز عبر أربع لجان فرعية. ومن ناحية أخرى، لم تف المؤسسات الاتحادية الانتقالية بعدد من المواعيد النهائية المحددة فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق. وثمة إمكانية أن تؤدي التطورات الأخيرة بشأن رئيس البرلمان إلى عرقلة تنفيذ خريطة الطريق. وعليه، فإنها تشكل مصدر قلق بالغ. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على حل خلافاتها والإسراع في تنفيذ خريطة الطريق.

وعلى الصعيد الأمني، نثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية للمكاسب التي تحققت ضد حركة الشباب. كما نثني على البلدان المساهمة بقوات للتضحيات التي قدمها جنودها في الصومال. ومع ذلك، أثبتت حركة الشباب قدرتها على شن هجمات يومية تقريبا، بما في ذلك ضد أهداف بارزة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالعمليات التي تقوم بها القوات الكينية والإثيوبية بالتنسيق مع قوات الحكومة الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

ومن الضروري أيضا أن يتخذ مجلس الأمن مزيداً من التدابير لدعم الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تقييد الموارد التي تحصل عليها حركة الشباب من استخدام الموانئ وتصدير الفحم. ونطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس عن الاحتياجات، سواء كانت أصولاً بحرية أم غيرها، التي ربما يحتاج إليها المجتمع الدولي كي يكون قادراً على اعتراض السفن التي ترسو في ميناء كسمايو وغيره من الموانئ والتي تدر ربحا لحركة الشباب والقراصنة في الصومال. وسيتيح مثل هذا التقرير للمجلس اتخاذ قرار مستنير بشأن طلب الاتحاد الأفريقي المتعلق باستخدام حركة الشباب والقراصنة للموانئ.

وبما أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمثل الدعامة الأساسية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتعامل مع الحالة الأمنية في الصومال، فإن من الضروري زيادة تعزيز البعثة التي لا تزال تواجه ثغرات خطيرة في الموارد. وينبغي للمجلس أن ينظر على وجه السرعة وبشكل إيجابي في التوصيات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بشأن الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويجب أن تموّل البعثة على نحو كافٍ ومضمون ويمكن التنبؤ به. ومن الضروري أيضا توفير عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها للبعثة مثل وحدات الطائرات العمودية والنقل والقدرات الهندسية. ونؤيد إدراج هذه العناصر ضمن حزمة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة.

وهناك حاجة أيضا إلى توسيع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وتعزيز قدراها من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في الأجل الطويل في الصومال. ولا بد من تنفيذ عمليات تجنيد جديدة فضلا عن التدريب الكامل وتوفير المعدات المناسبة. وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات بلا محاذير إلى صندوقي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاستئمانيين للبعثة وتعزيز دعمها لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقدّمت الهند، من جانبها، مليوني دولار إلى الصندوقين الاستئمانيين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العام الماضي، دون أي محاذير، لصالح عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن على استعداد لتوفير المزيد من الدعم للبعثة.

والقرصنة قبالة سواحل الصومال لا تزال تمثل مشكلة خطيرة تواجه المجتمع الدولي. وحتى تاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، احتجز القراصنة الصوماليون ١٩ سفينة و ٣٣١ رهينة. لذلك، إن مكافحة القرصنة البحرية مسألة مهمة ترتبط ارتباطاً وثيقا بالحالة الأمنية في الصومال. وحتى الآن، لم تُعر المؤسسات الاتحادية الانتقالية اهتماما يذكر لهذه المشكلة. ونعتقد أن المعايير المرجعية التي تحدد المهام الانتقالية في خريطة الطريق المتعلقة بالقرصنة ينبغي أن تنفذها المؤسسات الاتحادية الانتقالية على وجه السرعة، بما في ذلك في مجالات من قبيل تعليم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، وإنشاء حرس للسواحل وقوة بحرية على نحو تشغيلي، واعتماد إطار قانوني للتصدي للقرصنة وأخذ الرهائن ودفع الفدية، من بين جوانب أخرى. كما أننا مستعدون للمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية والدول في المنطقة بغية اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

علاوة على ذلك، ونظراً لاتساع نطاق المشكلة ومواجهتها، يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر في اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. وفي رأينا، ينبغي أن تشمل هذه استراتيجية إنشاء قوة لمكافحة القرصنة بقيادة الأمم المتحدة بغية القيام بعمليات بحرية، الأمر الذي يساعد على تحسين تنسيق عمليات مكافحة القرصنة بين مختلف القوات البحرية. كما ينبغي أن تسمح الاستراتيجية بسن القوانين الوطنية بشأن إعطاء الأولوية لتجريم القرصنة، حسب التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

البحار. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية تدابير فعالة لتطهير الساحل الصومالي وتحديد الممرات الآمنة والمناطق العازلة.

وقد اتخذت الهند بالفعل خطوات عدة، بما في ذلك تسيير دوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٨، وهي تقوم أيضا بنشر سفنها في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من البحر العربي. إن ذلك ساعد على إحباط عدة محاولات للقرصنة. وفي حين سنواصل القيام بعملياتنا لمكافحة القرصنة، هناك أيضا حاجة ملحة أمام المجتمع الدولي إلى التصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في أخذ الرهائن من جانب القراصنة، وما يترتب على ذلك من مشاكل إنسانية يواجهها الرهائن وأسرهم.

وفي الختام، إن الحالة في الصومال تتطلب تعزيز انخراط المجتمع الدولي مع السلطات الاتحادية والإقليمية الصومالية بغية المواجهة الشاملة للعديد من المشاكل في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية ومكافحة القرصنة. وينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لتولي زمام القيادة في كل تلك الجهود.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ جنوب أفريقيا على توليها رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، وأن أرحب بكم، سيدتي الوزيرة، وأنتم تقودون المجلس في مناقشاته اليوم. وأود أيضا أن أشكر بلدكم على تنظيم هذه الجلسة التي يشارك فيها ممثلون عن الاتحاد الأفريقي وبَلَدان من المنطقة دون الإقليمية، هما على وجه التحديد كينيا وأوغندا. وأرحب بحضور ممثليهما البارزين في القاعة. وأخيراً، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ترحب توغو بحقيقة أن الصومال هي حقا شاغل أساسي لمجلس الأمن الذي عقد في السنة الماضية عدة اجتماعات واتخذ عددا من القرارات حول المسائل التي تتعلق بهذا البلد.

إن الحالة في الصومال، وهي غير مستقرة منذ زمن طويل، أخذت مؤخرا منحى إيجابيا في مجالات المساعدة السياسية والأمنية والإنسانية، كما هو مفصل في أحدث تقرير للأمين العام، صدر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/759).

ويرحب بلدي باعتماد المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخريطة الطريق التي ترمي إلى إنهاء المرحلة الانتقالية الصومالية بحلول ٢٠ آب/أغسطس. ونجاح هذا البرنامج الشامل يتوقف على استعداد مختلف الأطراف السياسية الفاعلة للعمل معا. وبلدي يحثها على القيام بذلك. ومن الواضح أن هذا النجاح مرهون أيضا بتوفير الدعم المالي المتواصل والكبير من المجتمع الدولي.

وفيما يبدو المستقبل واعداً بالنسبة إلى الصومال، فإن الحالة الراهنة لا تزال تبعث على القلق العميق من حيث الوضع الأمني. إذ يؤكد الأمين العام في تقريره أن المدينة العاصمة مقديشو، التي تسيطر عليها الآن بالكامل تقريبا الحكومة الاتحادية الانتقالية، ليست في مأمن من الهجمات العشوائية التي تشنها عناصر مسلحة ومقاتلون سابقون في قوات الشباب الذين يرتدون بزات عسكرية عائدة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

والهجمات الانتحارية تروع السكان وتبرر نشر قوات إضافية للسيطرة على الأحياء الـ ١٦ في العاصمة. لكن الواضح أن مقديشو ليست المدينة الوحيدة في الصومال. ففي مناطق أخرى من البلد، تقوم قوات الشباب باستهداف الصوماليين. وفي هذا الصدد، يسرنا أن البلدان التي تساهم بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن بلدان أخرى في المنطقة، وافقت على مواصلة أنشطة التخطيط

المشترك بغية وضع خيارات لربط جميع العمليات العسكرية الجارية في الصومال معا ضمن جهد منسق ومتماسك ضد قوات الشباب، فضلا عن بسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية خارج العاصمة.

ويتطلب تنفيذ هذه الخطة الطموحة، في بلد حيث يجري تداول الأسلحة على نطاق واسع ويمكن شراؤها بأبخس الأثمان، وجود قوات وموارد إضافية. لهذا السبب، ثمة ما يبرر طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأن يعمد مجلس الأمن إلى زيادة عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يمكن أن يصل إلى ٠٠٠ ١٧ فرد.

وترحب توغو بنتائج الاجتماع المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام الأمن المعقود في ٥ كانون الثاني/يناير، حيث تم التقدم فيه بتوصيات رسمية لتوسيع القوة كخطوة ضرورية نحو تحسين الوضع الأمني في الصومال وتحقيق السلام والمصالحة عن طريق تنفيذ اتفاق كمبالا وخريطة طريق مقديشو.

إن مكافحة انعدام الأمن في العالم، كما يستدل من التدابير التي ينظر فيها مجلس الأمن حاليا، قد تم البدء بها. ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن في أعالي البحار قائماً. ورغم أن وتيرة أعمال القرصنة تتضاءل إلى حد ما، يبقى العديد من السفن وعشرات الرهائن في أيدي القراصنة.

وينبغي لمكافحة القرصنة ألاّ تعرف الرحمة، إذ أن نجاح هذه الظاهرة في الصومال ينعكس في أماكن أخرى، ولا سيما في خليج غينيا. وينبغي لمكافحة القرصنة أن تكون منسقة. وأي مساعدة تقدّم إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية للقيام بدوريات على سواحلها يجب أن تتصدى فعلياً للقراصنة. وفي هذا السياق، ترحب توغو بالخطوات الحيوية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وفرقة العمل المشتركة ١٥١، وهي قوة تحالف بحرية متعددة الجنسيات، والتي تؤدي إلى خفض عدد الهجمات على السفن والاستيلاء عليها.

وتؤكد توغو مجددا تأييدها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمسألة القرصنة، وتدعو دول المنطقة إلى الانضمام إلى قوات المجتمع الدولي، ليس لمطاردة القراصنة فحسب، وإنما أيضا، والأهم من ذلك، لقطع وسائل الدعم عنهم. ومن المشجع ملاحظة أن الأمم المتحدة أصبحت مهتمة للغاية في تلك المعركة، عن طريق التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية.

اعتمدت المنظمة البحرية الدولية، في سياق الدورة السابعة والعشرين لجمعيتها التي تعقد كل سنتين، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قرارا بشأن القرصنة والسطو المسلح على السفن في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال. وبصنيعها ذلك، جددت المنظمة البحرية الدولية التزام أعضائها بالاستمرار في مكافحة هذه الآفة بفعالية بهدف القضاء عليها تماما، مع احترام القانون الدولي في الوقت نفسه. لكنها دعت أيضا البلدان التي ترفع سفنها أعلامها إلى أن تتخذ من التدابير الوقائية ما يساعد في منع وقوع الهجمات وتوفير الأمن للسفن.

ونرى أن من المهم أن نشير إلى أن الدعم المقدم لسلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية للتصدي لهذه الأعمال الإجرامية ينبغي ألا يركز على الوسائل المادية فحسب، بل أيضا على بناء القدرات والمساعدة القضائية حتى تتسنى محاكمة القراصنة الذين يُلقى عليهم القبض.

من الواضح أن كل التضحيات التي يقدمها جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكل المصاعب التي يكابدها الشعب الصومالي وكل الالتزامات العينية والمالية التي تعهد بها المجتمع الدولي لن تتوج بإحلال السلام في

الصومال ما لم تدعم جميع الدول التدابير التي يتخذها مجلس الأمن. فالانتهاكات تمنع إيجاد تسوية سريعة للمسألة، ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المحنة التي يحسها الشعب الصومالي.

وتعتقد توغو أن على بلدان القرن الأفريقي أن تتغلب على خلافاتها وتوحد جهودها بغية تحرير جارتها الصومال من طغيان جماعات المصالح وتمكين المنطقة دون الإقليمية بأسرها من التمتع بالسلام والأمن والاستقرار.

وأود أن أختتم بالإشارة بإيجاز إلى الحالة الإنسانية التي تحسنت تدريجيا، مع أنها كانت مأساوية قبل بضعة أسابيع، وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الإنسانية والمعونات التي قدمها العديد من البلدان، وترحب توغو بذلك. وينبغي أن يظل توفير الحماية والدعم للاجئين شاغلا كبيرا للأمم المتحدة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على عقد جلسة اليوم وتوليكم رئاستها. إنها لجلسة مهمة هذه التي نعقدها اليوم بشأن الصومال.

وأود أن أشارك الآخرين في التقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام لين باسكو والسفير لعمامرة على إحاطتيهما الإعلاميتين. وعلى نفس المنوال، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية كينيا، السيد موزس ويتانغولا؛ ووزير دفاع أوغندا، السيد كريسبوس كيونغا، ووزير خارجية أذربيجان، السيد إلمار محمد ياروف.

وأود أن أركز بإيجاز على ثلاث نقاط، هي، أولا، الوضع المستقبلي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتشكيلها ودعمها؛ وثانياً، الحالة السياسية والطريق إلى الأمام، لا سيما بعد انتهاء الفترة الانتقالية؛ وثالثا، وبإيجاز شديد، نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى ذلك البلد، وتحديدا إلى مقديشو.

أولا، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال تضرب مثالا ممتازا لاستجابةٍ أفريقيةٍ لأزمة أفريقية وتستحق منا الدعم السياسي والاستراتيجي والمالي المتواصل. لقد أحطنا علما بالمفهوم الاستراتيجي الجديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي والذي تم إطلاعنا عليه مؤخرا (انظر S/2012/19، المرفق). ونرحب باستمرار التزام الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء تجاه البعثة، ونشيد بأوغندا وبوروندي لإسهامهما بقوات في قوة حفظ السلام. ونعرب عن تعاطفنا معهما لما تكبدتاه من خسائر، ونقدّر وصول طلائع القوات الجيبوتية إلى مقديشو.

وأحطنا علما أيضا بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ كانون الثاني/يناير، والذي يؤيد زيادة مستوى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لتصل إلى ٧٠٠ ١٧ فرد، بما في ذلك القوات الجيبوتية والقوات الكينية الملحقة بالبعثة. ونحن مستعدون للعمل بشكل بناء مع أعضاء المجلس الآخرين للنظر في تعزيز الدعم المقدم للبعثة.

أود أن أنتقل بإيجاز الآن إلى النقطة الثانية، ألا وهي الإنجازات العسكرية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي مؤخراً. إن نجاح بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في تدريب قوات الأمن الصومالية التي جرى نشرها بعد ذلك، وخصوصا تحرير مقديشو بأكملها تقريبا وبعض الأجزاء الأخرى من البلد، يتناقض بشكل واضح مع استمرار عدم إحراز تقدم سياسي. وعلى الرغم من أن اجتماع غاروي قد تمخض عن نتائج إيجابية وأنه جرى تنفيذ بعض بنود خريطة الطريق، فإن القلق يساورنا إزاء التأخير الكبير في بعض المجالات الأخرى وبسبب تجدد الاقتتال بين بعض الأطراف السياسية الصومالية.

إننـا نـدعو المؤسـسات الاتحاديـة الانتقاليـة إلى أن تُحْسِن بأقصى قدر ممكن استغلالَ الأشهر المتبقية حتى شهر آب/أغسطس لتدفع العملية الانتقالية قدما في النهاية. فمن أجل مصلحة الشعب الصومالي، يجب إحراز المزيد من التقدم في مجـالات أساسـية مثـل الإصـلاح الدسـتوري والأمـن الأساسـي والتوعيـة الـسياسية والمـصالحة والحكـم الرشـيد والإصلاح المؤسسي. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن تمديد الفترة الانتقاليـة مـرة أخـرى لـيس في مـصلحة الـشعب الـصومالي ولا في مصلحة المجتمع الدولي.

يجب على الشعب الصومالي والمجتمع الدولي أن يتفقا الآن على ما سيخلف الترتيبات الانتقالية. ويمثل النقاش الذي دار بين أصحاب المصلحة الصوماليين في غاروي في كانون الأول/ديسمبر والمبادئ المتفق عليها هناك خطوة أولى على ذلك الطريق. ونرحب بمؤتمر لندن المرتقب الذي ستدعو إلى عقده الحكومة البريطانية لإتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن المستقبل القريب للصومال.

تتعلق النقطة الثالثة بما أعلنه الأمين العام مؤخراً من نقل موظفي الأمم المتحدة إلى الصومال ومقديشو، لا سيما مكتب الأمم المتحدة السياسي. لقد ظل وفدي دائماً يؤيد نقل موظفي الأمم المتحدة بسرعة من نيروبي. ونحن نتفهم أن العمليـة صـعبة وتنطـوي علـى تحـديات تتعلـق بـالموظفين وتحـديات إداريـة. ومـع ذلـك، فإننـا مقتنعـون بـأن النقـل سيـساعد المكتـب الـسياسي أيـضا في تقـديم الـدعم للـشعب الصومالي وتوفير إمكانية رصد الحالة على أرض الواقع.

الـسيد لوليـشكي (المغـرب): أود في البدايـة أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تـولي بلـدكم رئاسـة مجلـس الأمـن خـلال الـشهر الأول مـن سـنة ٢٠١٢. أود كـذلك أن أشكر على وجه الخصوص السيدين لين باسكو وصديقي وأخي رمضان لعمامرة على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

كما أنوه بحضور السيد والسيدة وزيري خارجية أذربيجان وكينيا ووزير دفاع أوغندا وأشكرهم على مشاركتهم التي أثرت مداولاتنا.

بعـد عقـدين مـن انـدلاع الحـرب الأهليـة، يعـرف الصومال نوعاً من الانفراج الذي يحمل في طياته مؤشرات أمـل بـالرغم مـن أن طريـق العـودة إلى الـسلم والاسـتقرار مـا زالـت طويلـة وشـاقة. لقـد شـهد الـصومال في الـشهور الأخيرة تقدماً ملحوظاً على المستوى السياسي من خلال التوقيـع في ٦ أيلـول/سـبتمبر ٢٠١١ علـى خريطـة الطريـق واعتماد مبادئ غاروي من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

كمـا عـرف الـصومال تطورا علـى المـستوى الأمـني عقب طرد قوات حركة الشباب من مقديشو والتخفيض التـدريجي للأراضـي الخاضـعة لـسيطرة هـذه الحركـة. وقـد تحققـت هـذه الإنجـازات بفـضل مثـابرة وصـمود الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة الـصومالية والجهـود الدؤوبـة لقـوات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي والإجـراءات الحاسمـة الـتي اتخـذتها الـدول المجاورة في المنطقة وكذا الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

غير أنه، وبالرغم من هذه الإنجازات التي لا يمكن التقليـل مـن أهميتـها، تبقـى هنـاك تحـديات عديـدة يـتعين تجاوزهـا. فمـن الناحيـة الـسياسية، هنـاك صـعوبة في تطبيـق خريطـة الطريـق الـتي اعتمـدتها الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة، حيث تم تسجيل تأخر بالغ في تنفيذ بعض بنودها المهمة. ومـن جانـب آخـر فـإن التـوترات المتزايـدة بـين سـلطات "بوتلاند" و "صوماليلاند" بالاقتران مع ظهور ما يسمى بالسلطات الجهوية الجديدة، قد تقوض المكاسب السياسية القيمة التي تم إنجازها في الشهور الأخيرة.

لا يمكنني إلا أن أهنئ باسم بلادي السفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام على نجاح لقاء غاروي الذي

ساعد على وضع جدول زمني محدد لإنهاء المرحلة الانتقالية. وسيتعين علينا في الأشهر المقبلة العمل على دعم السلطات الصومالية خلال هذه المرحلة الحاسمة من الفترة الانتقالية، والإسهام الفعال في تطبيق خارطة الطريق، وبناء قدرات الحكومة الاتحادية، فضلا عن تنفيذ مبادرات المصالحة الوطنية.

أما من الناحية الإنسانية، وعلى الرغم من انخفاض المناطق المعرضة لخطر المجاعة إلى نسبة النصف، فإن الحالة في غاية الحساسية والخطورة، حيث لا تزال حياة الملايين من الصوماليين في حالة إنسانية حرجة. وفي هذا الإطار، لا يفوتني الثناء على العمل الجاد والجهود الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة مؤتمر التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية، لمؤازرة الصوماليين في محنتهم ومساعدتهم على التصدي للتحديات التي تواجههم.

أما على الصعيد الأمني، فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، فإن الهجوم الذي تعرضت له مقديشو من قبل عناصر حركة الشباب في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ومحاولتها استعادة السيطرة على مدينة بدلوين، يدل على هشاشة الوضع الأمني في هذه البلدة، وعلى التهديد الذي يمثله تواجد هذه الحركة على سلامة وأمن المنطقة برمتها. كذلك فإن أعمال القرصنة وأخذ الرهائن تمثل تحديا يجب مجابهته بكل حزم ودون هوادة.

أما في السياق الأمني بصفة عامة، فأود أن أهنئ باسم بلادي دولة جيبوتي، على قرارها نشر قوات لدعم القوات البوروندية والأوغندية التي تقوم بعمل جدير بالثناء في ظروف سياسية وأمنية في غاية الصعوبة. إن هذا التعزيز الذي يأتي في توقيت مناسب يساعد الحكومة الانتقالية في الصومال على تثبيت سلطتها. إننا نعتبر الزيادة في القوات المتواجدة في الصومال إلى ١٧ ٧٠٠ جندي سيكون لها أثر كبير في الميدان، وخاصة في الظروف الحساسة الراهنة التي نشهدها. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري والكافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكي تقوم بمهامها على أحسن وجه.

إن النجاحات التي تم تحقيقها خلال هذه الأشهر الأخيرة، جاءت نتيجة لزيادة التعاون والتنسيق بين السلطات الصومالية من جهة، ومختلف المنظمات والأطراف الفاعلة مثل مجموعة شرق أفريقيا ''إيغاد''، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والدول المجاورة من الجهة الأخرى. ونتمنى أن يستمر هذا التعاون، وأن يتضاعف ويتسم بالنفس الطويل، حتى يواكب الجهود الصادقة التي تقوم بها الحكومة الصومالية الانتقالية، لإرساء الأمن والاستقرار.

لقد تضرر، الشعب الصومالي خلال عقود من النسيان الذي طال أمد محنته وبلغ إحساسه إلى حد اليأس من حصوله على تضامن المجموعة الدولية. إنه يتطلع الآن إلى مساندته للتصدي لحجم التحديات التي تجابهه حتى يعود إلى الحياة العادية ويسهم في الاستقرار والتعاون في منطقة حساسة واستراتيجية لا تقارن.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود يا سيادة الرئيسة، أن أرحب بكِ وأن أهنئكِ على ترؤسكِ مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أشكركِ على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بند ما فتئنا نتناوله باستمرار بالنظر إلى أبعاده وآثاره.

لقد كان تقرير السيد لين باسكو شديد التفاصيل وفي منتهى الجدية، ونشكره عليه. ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيانات التي أدلى بها مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد رمضان لعمامرة، ووزير خارجية كينيا

ووزيـر خارجيـة أوغنـدا، اللـذين قـدموا مـساهمات هامـة لنا اليوم.

إن الأمـين العـام في أحـدث تقريـر لـه عـن الـصومال (S/2011/759) قد استرعى اهتمامنا إلى الحالة الهشة في البلـد، وألمح إلى أننا بحاجة إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت على مختلف الجبهات. ومن هنا، ومـن دون تجاهـل للحقيقـة القائلـة بـأن اسـتتباب الأمـن والاسـتقرار الـسياسي وحكـم القـانون والتنمية الاقتصادية هي المسؤولية الرئيسية للحكومـة الاتحادية الانتقالية، من الحيوي للمجتمع الدولي أن يقـدم دعمـه لتعزيـز مؤسسات الدولة.

عندما يتعلق الأمـر بـالأمن، يعتـبر عمـل ووجـود بعثـة الاتحــاد الأفريقــي في الــصومال في غايــة الأهميــة لاســتقرار الصومال. لذلك علينا أن نكفل بأن تتوفر لـدى البعثـة المـوارد اللازمــة والمعــدات الكافيــة للاضــطلاع بولايتــها، وتحــسين الأحـوال المعيـشية للوحـدات التابعـة لهـا. وفي ذلـك الـصدد، نرحـب بالتوصـيات الـتي أقرهـا مجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحاد الأفريقي في ٥ كانون الثاني/يناير فيمـا يتعلـق بمستقبل عمليات البعثة.

وكما ذكر العديد من المتكلمين اليوم، فتلـك عناصـر أساسـية لوضــع اســتراتيجية شــاملة في الــصومال لتنــسيق الاحتياجات الأمنية والسياسية بغية استقرار الحالة.

لقد أقر المجلس بالحاجة الماسـة إلى كفالـة تـوفر مـوارد موثوقـة وفي أوانهـا وقابلـة للتنبـؤ لمـساعدة البعثـة في الوفـاء بولايتها. لذلك، لا بد للمجلس مـن أن يـولي الاعتبـار الـدقيق للطلـب بـالإذن بزيـادة عـدد القـوات للبعثـة وغـير ذلـك مـن التوصيات الواردة في بيـان الاتحـاد الأفريقـي. وفي حـين يجـري وزع القوات التي أذن بها المجلس، لا بد أيضا من أن تتـوفر لهـا المـوارد والمعـدات اللازمـة للاضـطلاع بولايتـها في مقديـشو وخارجها.

مـن أجـل توطيـد المكاسـب الأمنيـة والعـسكرية الـتي تحققـت، لا بـد لنـا مـن تقـديم المزيـد مـن المـوارد الفنيـة والماليـة لقـوات الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة، فـضلا عـن التـدريب لتتمكن تلك القوات من ضمان الأمن للسكان. ومن الحيـوي أيـضا أن تكـون سلـسلة في القيـادة ضـمن القـوات العـسكرية مرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية، وأن تخضع تلـك القـوات حقا لأوامر سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ولا يمكــن أن يغيــب عــن بالنــا أن الحالــة الإنــسانية لا تزال خطيرة جدا، وهشاشة الحالة تتطلب جهـودا مـستدامة ومنسقة من جانب المنظمة والمجتمـع الـدولي. ويـتعين علينـا أن نكفـل أن تكـون الزيـادة في المـساعدة الطارئـة مرتبطـة بتهيئـة ظـروف مفـضية إلى ضـمان الأمـن الغـذائي ووسـائل البقـاء في الأجـل الطويـل للمـساهمة في وضـع هياكـل أساسـية مـستدامة في أعقاب الأزمة وتحاشي حالات الطوارئ في المستقبل.

في الختام، أقر مرة أخرى بالمساهمة الكبيرة التي قدمها الاتحــاد الأفريقــي في ســعيه لإحــلال الــسلام في الــصومال، وأحــض جميــع الأطــراف المعنيــة علــى مواصــلة مــشاركتها بفعاليـة، والوفـاء بالتزاماتهـا في تنفيـذ خارطـة الطريـق بحيـث يمكننا الوفاء بالتواريخ المحددة للانتهاء من فترة الانتقال بحلـول شهر آب/أغسطس ٢٠١٢.

الــسيد جوكــوف (الاتحــاد الروســي) (تكلـم بالروسية): سـيدتي، أود أن أرحـب بـكِ رئيـسة لمجلـس الأمـن في جلسة اليوم. ونشعر بالامتنان لوكيـل الأمـين العـام باسـكو وللـسيد لعمـامرة، مفـوض الـسلام والأمـن للاتحـاد الأفريقـي، على إحاطتيهمـا الإعلاميـتين بـشأن الحالـة في الـصومال. وقـد استمعنا بعنايـة للبيانـات الـتي أدلى بهـا الـسيد ويتـانغولا، وزيـر خارجيـة كينيـا، والـسيد كيونغـا، وزيـر الـدفاع في أوغنـدا، والسيد مامادياروف، وزير خارجية أذربيجان.

وينبغي أن يكون العام الذي يبدأ بالغ الأهمية في تاريخ الصومال، فيما يتعلق بالمضي قدما بعملية السلام وعملية بناء الدولة على السواء. ويتعين أن يكون تنفيذ خريطة الطريق والتعامل مع حركة الشباب تنفيذا منسقا وديناميكيا. وذلك يتطلب الإرادة السياسية القوية للصوماليين والدعم الواجب من المجتمع الدولي. وبعد ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز تلك الاتجاهات الايجابية. وفي ذلك السياق، نرحب بعقد المؤتمر الوطني الاستشاري بشأن الدستور المقبل.

وإزاء تلك الخلفية، كانت هناك، للأسف، توترات بشأن محاولة الإطاحة برئيس البرلمان. ويمكن لمثل ذلك الحادث أن يعوق توحيد القوى السياسية في المرحلة الحالية البالغة الأهمية. وسيتمثل توطيد المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الاستكمال الحسن التوقيت للفترة الانتقالية وإرساء الأساس للمزيد من التنمية في البلد. ويشكل التصدي لتنظيم الشباب شرطا مسبقا ضروريا للنهوض بالعملية السياسية. وبالرغم من التقدم العسكري المحرز في جنوب ووسط الصومال، تظهر الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في مقديشو أن القدرات العسكرية لحركة الشباب لا تزال قائمة. ويلزم زيادة الجهود في ذلك المجال.

ونرحب ببيان الاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات الرامية إلى تمديد الولاية، وتعزيز القدرات العسكرية وإقرار مفهوم العمليات المقبلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب باستعداد جيبوتي وكينيا للمساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، التي لا تزال عاملا رئيسيا في حل الأزمة الصومالية.

وتتماشى تلك الخطوات مع أعمال المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي صوب تطبيع الحالة في الصومال، بما في ذلك التصدي للتطرف والقرصنة. وستواصل روسيا تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في جهوده لتطبيع الحالة في الصومال. ويتمثل موقفنا في أن التدابير العسكرية لا يمكن استخدامها إلا لاستكمال العملية السياسية. وبالتالي لا يزال ذلك تحديا، بالدرجة الأولى بالنسبة للصوماليين أنفسهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالإنكليزية): إن حكومة بوروندي لن تمل إطلاقا الإعراب عن امتنانها لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على الدعم المتعدد الأشكال الذي قدماه لشعبنا خلال فترة الحرب الأهلية. والواقع أنه لولا مساعدتهما القيمة للغاية، لما تمكننا من وضع بلدنا مرة أخرى على مسار تحقيق السلام والأمن.

ولذلك يدرك شعب بوروندي أكثر من العديدين معنى السلام والأمن. وبالنسبة لحكومة بوروندي، لا يوجد أي سبيل آخر لإظهار امتناننا سوى المساهمة بقوات أينما كان هناك تهديد للسلام والأمن في هذا الكوكب. كما تود حكومة بوروندي أن تشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على التوجيه الحكيم والبناء لبلداننا.

وفي حين شاهدنا العالم بأسره يهب لمكافحة القرصنة في المياه الدولية قبالة الجزء الساحلي للقرن الأفريقي، إلى حد ما ظل ينظر إلى الاضطراب في الصومال، لفترة ليست بالقصيرة، باعتباره مسألة بوروندية وأوغندية. بيد أن الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الصومال رئيس الجمعية العامة والأمين العام كانت بمثابة رسالة، لم توجه إلى المنطقة فحسب بل وجهت أيضا إلى العالم بأكمله، ومفادها أن الصومال مصدر قلق للمجتمع الدولي. ولذلك نحن نشيد بمبادرة البلدان الإقليمية الأخرى للمشاركة والتكاتف لمكافحة حكم أصولية خطيرة.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليست بعثة لحفظ السلام. فأي بعثة لحفظ السلام عادة ما تنشر بعد اتفاق بين المتحاربين. وبدلا من ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تشكل هدفا. ويعتبرها بعض الصوماليين قوة احتلال. واليوم، كما هو الحال في الماضي، لم يكن أي التزام عسكري في الصومال جولة ترفيهية على الإطلاق. ولذلك ليس سرا إذا قلت إن بوروندي دفعت ثمنا باهظا فيما يتعلق بالتضحية البشرية.

وأثارت تلك الحالة بعض المخاوف الداخلية، وباعتبارها جزءا من ديمقراطية، حاول بعض الناشطين السياسيين أن يستغلوا لأغراض سياسية التجربة البوروندية المحزنة المستمرة في الصومال. ولكن أود أن أقول مرة أخرى إنه – بالنسبة لحكومة بوروندي، لا يوجد أي شيء بالقوة الكافية لتحويل أو تقليل تفانينا من أجل تحقيق السلام والاستقرار، ليس في الصومال فحسب، بل أيضا أينما كانت هناك حاجة إلى مساهمتنا.

وتتطلب الحالة العصيبة في الصومال بذل جهد أكبر فيما يتعلق بالقوات والدعم اللوجستي، والأكثر أهمية، التفاني. وتؤيد حكومة بوروندي توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي، وهي لا تزال تبدي المرونة فيما يتعلق بقرارات الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن اشكر الجميع على الإشادة ببوروندي على جهودها والتزامها في الصومال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.